



PROVISIONAL  
A/39/PV.28  
16 October 1984  
ARABIC



# الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

## الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،  
يوم الأربعاء ، ١٠ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٤ ، الساعة ١٠ / ٠٠

الرئيس : السيد لوساكا (زامبيا)

— المناقشة العامة [ ٩ ] (تابع)

القي كلمة كل من :

السيد هاردنغ (جامايكا)  
السيد فوتيريز (كوستاريكا)

خطاب سعادة الأنور ايل داتوسيري ماهاثيرين محمد ، رئيس وزراء ماليزيا

القي كلمة :

السيد ادربي (جزر البهاما)

خطاب سعادة الأنور ايل جون ك . م . كومبتون ، رئيس وزراء سانت لوسيا

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات  
الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من  
أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,  
room DC2-0750, 2 United Nations Plaza  
مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠ / ٣٠المند ٩ من جدول الأعمال (تابع)المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أذكر الممثلين بأن الجمعية

العامة قررت في جلستها العامة الثالثة المنعقدة يوم الجمعة ٢١ أيلول / سبتمبر ١٩٨٤ أن التعبير عن التهناني في قاعة الجمعية العامة بعد القاء الكلمات من الأمور المحظورة . ونييتي راسخة في تطبيق ذلك القرار بدقة مراعاة للانصاف بين جميع الوفود . وأناشد جميع الأعضاء أن يتعاونوا في تنفيذ ذلك القرار الصريح الصادر عن الجمعية العامة .

السيد هاردينغ (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني بالـ

السرور أن أراكم ترأسون أعمال هذه الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة بالمهارة والكفاءة والشابرة التي عهدناها فيكم . ان وفدي ليشعر لذي رؤيتكم تجلسون في مكانكم بسرور بالغ يذكركم بأن عبور الأطلنطي لم يفصم الروابط التي تصل بين شعوب الكاريبي وشعوب افريقيا . وقد عمل الزمن على توكيد وتعزيز ما بين الكاريبي و افريقيا من صلات ترجع الى الخبرة التاريخية والانحدار من سلف واحد . ويشعر وفد جامايكا بالثقة في أن خبرتكم الواسعة ستكون ذات فائدة جمة لنا وأنتم تضطلعون بمهمتكم الجليلة .

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديراتنا لفخامة خورخي أويكا مثل بنما الذي يستحق

الثناء لكفائه في الاضطلاع بمهام منصبه كرئيس خلال العام الماضي .

ويسرني أيضا أن أرحب بهروني دار السلام بوصفها العضو ١٥٩ في الأمم المتحدة .

لقد حظي الكاريبي ، شأنه شأن افريقيا ، بكثير من التحليل ، ولكنه لم يحظ

بالفهم الجيد . وانا كانت بعض الأسباب التي تساهم في عدم الفهم الجيد في حالة افريقيا

ترجع الى مجرد اتساع القارة وتاريخها الطويل الخصب وتعقد تقاليدھا الاجتماعية والثقافية

المحلية ، فالأسباب تختلف بالنسبة لنا في الكاريبي اختلافا كبيرا . فنحن في أغلب الأحوال

جزر صغيره ، ومعظمنا شعوب انتقلت الى هنا من مناطق أخرى ، وعلى الرغم من حجمنا نجد أنفسنا في كثير من الأحيان في قلب الأحداث الصاخبة ، لا في السنوات القلائل الماضية فحسب ، وانما في الواقع في القرون القليلة الماضية .

ولقد كنا في وقت ما المخلب والغنيمة في الصراع بين الدول الأوروبية من أجل الهيمنة السياسية والاقتصادية في العالم الجديد . وما زلنا حتى اليوم قريين من قلب مسرح الأحداث . فلئن كانت الجزر لم تعد تنتقل كثيرا من يد الى يد ، لا يزال الصراع مستمرا ولكنه يدور هذه المرة حول الولاة السياسي للكاربيي . لقد تغير محور التنافس وأساسه . ولم يعد أبطاله الدول الأوروبية الصاعدة ولكنهما الدولتان العظميان الأساسيتان في الشرق والغرب الضالعتان في صراع عقائدي .

ولم يكن دورنا التاريخي وأهميتنا في الأحداث الصاخبة التي استمرت عدة قرون وما زالت مستمرة في أشكال مختلفة ، متناسبين مع حجمنا على الاطلاق . فنحن دول صغيرة ولكننا تعرضنا للرياح العاصفة والتيارات المتلاطمة لأننا نقف في قلب مسرح التاريخ . ولكننا رفضنا أن نسحق . وكانت استجابة شعبنا للأحداث التي شكلت منطقتنا دون الأقليمية تتطور ببطء ولكن بصورة أكيدة ، ولا سيما في العقدين الماضيين أو نحو ذلك منذ استقلالنا .

وشهدنا ، نحن بلدان الكاريبي الناطقة بالانكليزية ، خلال تلك الفترة ، أصالة وحيوية شعبنا وهو يعمل ، فيغزل نسيج ثقافة سياسية ديمقراطية من خيوط ماضيها المتنوعة ؛ ويضطلع بثقة بعطية هامة هي عملية بناء المؤسسات في مجتمعاتنا الفتية ؛ ويشكل اقتصادات تعتبر على الرغم من حجمها وضآلة قاعدة مواردها ومشاكلها المتعددة ، من أنجح الاقتصادات في العالم النامي ؛ ويفرس في منطقتنا دون الأقليمية ، ولعل هذا هو الأهم ، تقديرا عميقا للحريات المدنية والسياسية واحتراما صائبا لحقوق الانسان بالنسبة للجميع ، بما فيها حق كل المواطنين غير المنقوص في تغيير حكوماتهم عن طريق الاقتراع .

وفصارى القول اننا قمنا خلال العقود اللذين مضيا على استقلالنا ، بتحديد الواقع الكاريبي لأنفسنا للمرة الأولى كشعب كاريبي ، كما قررنا لأنفسنا الروح التي تنفست ذلك الواقع ، وتلك عطية شاقة ، وقد كانت هناك وستظل بالضرورة عوائق وخلافات ، بعضها خطير أحيانا . الا أن جامايكا تؤمن بأن سجل البلدان الكاريبية التي حصلت على استقلالها في العقود الماضية أو نحو ذلك ، وهي بلدان انبثقت من أطول فترة في تاريخ الاستعمار الحديث سواء في العالم القديم أو الحديث ، هو سجل جدير بالشناءة .

ولا يمكن أن يكون التكافل الاقتصادي مجرد شعار بالنسبة للبلدان الصغيرة مثل جامايكا ، فهو مفتاح بقائنا . ودعوني أوضح ذلك . في السنوات الثلاث التي انقضت من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٨٣ ، انخفضت صادرات البوكسيت التي تعتمد عليها جامايكا وتشكل ٧ في المائة من دخلها من النقد الأجنبي ، من ١٢ مليون الى ٧٣ مليون طن وهو انخفاض يبلغ حوالي ٤ في المائة . ويعزى هذا الانخفاض الكبير مباشرة الى الكساد الدولي وانكماش الأسواق في العالم الصناعي . وستستمر المناقشات بين الأكاديميين ورجال السياسة حول ما اذا كان تجنب الكساد ممكنا . وستدور مساجلات حول ما اذا كان عمق وشدة ذلك الكساد تابعين من ذلك المزيج المحدد من السياسات التي انتهجتها البلدان الصناعية ، بل وما اذا كان الانتعاش الذي نشهده الآن سوف يستمر . الا أن هناك مسألة لا حاجة بجامايكا الى مناقشتها الا وهي شدة أثر الكساد على اقتصادنا ، ولا سيما على صادراتنا الرئيسية ، وما ترتب على ذلك من تأثير ضار على المؤشرات والأهداف التي تتعلق مباشرة بتصميم حكومتي على تحسين الرفاهة الاجتماعية والاقتصادية لشعبنا .

وليس للبلدان النامية مثل بلدي ، في ظل خلفية مثل هذه ، أى خيار سوى أن تأخذ مأخذ الجد الولاية التي يخولها الميثاق بشأن التعاون الدولي كوسيلة لحل المشاكل الدولية . وليس ثمة مهرب من النزعة المتعددة الأطراف . ولهذا فنحن نشعر بالقلق لا بسبب ما يحل بنا من جمود فحسب ، وانما بسبب البلبلة والتشويش التي يكون بعضها متعمدا والتي يبدو الآن أنها تفسد المناقشات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الدولي .

ولو أن متفرجا نزل على هذا الكوكب لاتضح له تماما أن مختلف الاستراتيجيات الانمائية في العالم النامي قد حققت درجات مختلفة من النجاح . ولا يكد يكون هذا استنتاجا بالغ الخطورة . لكنه ينطبق على الاستراتيجيات التي تنتهجها أي مجموعة من البلدان . ومن الواضح أيضا أن بعض بلدان العالم النامي قد اختارت الاستراتيجيات التي ترى أنها المثلى في الظروف المحلية وتعتبرها أفضل طريق يؤدي الى التطور والتنمية ، وهذا حقها . وبطبيعة الحال ، هذا حق لأصغر البلدان النامية مثلما هو حق للدول العظمى في مجال الاقتصاد الدولي . وفي ظل ظروف مناوئة كثيرة ، اختارت جاما يكا أن تنتهج استراتيجية تتطلع الى الخارج وموجهة نحو التصدير وذلك بما يتفق مع السياسات المحلية الحساسة والمستجيبة للمصالح الاجتماعية والاقتصادية لشعب جاما يكا . ولكن اختيار الاستراتيجية الانمائية لا يعثل ، بل لا ينبغي أن يعثل القضية الأساسية في مسائل التعاون الاقتصادي الدولي ، أو سلاحا يستخدم لشل الجهود الرامية الى اصلاح المؤسساتي والمهيكلي في النظام النقدي والتجاري ونظام المدفوعات على الصعيد الدولي . وعلى الرغم من تباين ما تحقق من نمو في البلدان النامية المختلفة ، تشير الدلائل بوضوح على مدى السنين الى أن زيادة تدفق المعونة ورأس المال والمساعدة التقنية الى البلدان النامية ، ستساعد كثيرا عملية التنمية ، كما يساعدها اجراء الاصلاحات المناسبة لنظم النقد والتجارة والتمويل ، وانتعاش اقتصادات العالم الصناعي . وانذا لم يكن بوسعنا أن نتفق على هذه الاهتمامات التي تدل الشواهد التاريخية على أنها تكد تكون بديهيات ، فاننا نخشى عندئذ ألا يكون الاقتصاد الدولي وحده في أزمة ، بل ان يكون تفكيرنا بشأن الاقتصاد العالمي هو الذي يمر بأزمة ، وهذا أمر لا يقل عن غيره اثاره للفتق .

ولا يعتبر هذا الاهتمام الأخير مجافيا للمنطق ، والا فكيف يمكن أن نفسر بعض المفارقات التي تسبب الاضطراب في نظراتنا الى التعاون الدولي قيام الاقتصاد الدولي بأداء وظائفه ؟ ولندكر أمثلة قليلة لذلك فقط : ان البلدان التي ليس فيها نمو تلام لسوء

السياسات التي تتبعها ، أما البلدان التي يحدث فيها نمو ، فتلام على اتباع سياسات سيئة تتمثل في شكل الحواجز الحماية المختلفة الأنواع ، فهذه الدول توضع في موضع لا مخرج منه فكأنها تستدرج الى " الفخ - ٢٢ " في كلتا الحالتين ، الذي هو فخ يعكس أن يترك لعالم الرواية الذي أتى منه وألا يكون له محل في عالم العلاقات الاقتصادية الدولية وتزايد التجارة بين بلدان الجنوب يعتبر العنصر الأساسي للحلول محل الاتجاهات السائدة منذ قرون في التجارة بين الشمال والجنوب . الا أن السياسات التي تنطوى على تقييم واردات عدد كبير من البلدان النامية في نفس الوقت لا يمكن أن يترتب عليها الا خنق التجارة فيما بينها . والواقع انه دوت في الستينات صرخة تنادى بالتجارة وليس بالمعونة . ولم يتصور الا القليلون جدا منا أنه لن يكون ثمة مجال للاختيار بحلول الثمانينات ؛ فالارتفاع الحقيقي في أسعار الفائدة والاختلافات الكبيرة في هذه الأسعار فيما بين البلدان الصناعية يؤدي الى تدفقات رؤوس الأموال عبر الأطلسي بين البلدان الرأسمالية الغنية والصناعية ، في حين أن نفس الظواهر لا تؤدي الا الى زيادة تدفق الموارد الى خارج بلدان الجنوب التي تفتقر الى رأس المال والمثقة بالديون .

ويبدو التضخم العالمي كمشكلة عندما يتعلق الأمر باصدار جديد من حقوق السحب الخاصة ، ولكن المشكلة تختفي كلها عندما يتعلق الأمر بعجز الموازنات في العالم الصناعي ، أو بالانفاق الضخم على التصليح .

وهذه القائمة من المفارقات التي لم أذكر منها سوى القليل ، لا تبشر بالخير في المستقبل . ويتوقف الكثير في هذه المرحلة على أن يخلص الطرفان - الشمال والجنوب - الى النظر مرة أخرى لمشكلة التنمية من نفس المنظور ، ويتفقا بوجه عام على آثار اخفاقنا في أن نعالج معا بعضا من أكثر المشاكل الحاحا التي تواجهنا في مجال التعاون الاقتصادي الدولي .

وفي هذا الصدد ، نستطيع الاتفاق على أن هناك أدلة وفيرة على أن حالة البلدان النامية ، بوجه عام ، تتفاقم يوما بعد يوم . ويمكن الاطلاع على البيانات الاحصائية التي توضح هذا التدهور . ولكن الأرقام ، في كثير من الحالات ، لا تكشف تماما عن

الحقائق . فالحالة التي تواجه البلدان النامية تشير التشاؤم بقدر أكبر مما قد يتضح من البيانات الاحصائية . والحقيقة الواقعة هي أن البلدان الصناعية قد بدأت بالفعل في استخدام تقنيات المستقبل في مجالات مثل تجهيز البيانات باستخدام الحساسات الدقيقة ومثل التكنولوجيا الحيوية على حين أن الكثير من بلدان آسيا وافريقيا ، بل وامريكا اللاتينية والكاريبى ما زال يعتمد على تقنيات الماضي .

ومن المؤكد أن الاختلافات في التقدم التقني والعلمي والقدرة الانتاجية ومستويات التنمية ستزداد ولن تقل في هذه الظروف .

ولو كان هذا التكهن القائم يمثل النتيجة الحتمية لاختلافات قائمة بين البلدان ، فربما قبلتها جامايكا باستسلام ، ولكننا مقتنعون بأن هناك حلولا أخرى مستحبة أكثر بل مستطاعة أيضا . ويوجد ، على الأقل ، ثلاثة عناصر رئيسية لنهج يمكن أن يؤدي الى نمو يعود بالفائدة على كل الأطراف ، ويقوم على استخدام الطاقة التعاونية المتضافرة للنشاط الاقتصادي بدلا من زيادة تفاقم الاختلافات القائمة التي لن تؤدي ، في المدى الطويل ، الا الى الحد على نحو خطير من القدرة العامة على النمو في الاقتصاد الدولي . وهذه العناصر هي ، أولا ، الارادة المتجددة للتعاون من جانب البلدان المتقدمة النمو ، وثانيا ، الاستعداد من جانب البلدان النامية - التي يقدم الكثير منها بالفعل تضحيات كبيرة - لتكثيف جهودها لكي تحقق ، بالمعونة الخارجية ، مستويات المعيشة التي تصبو اليها وأخيرا ، ادراك كل أعضاء المجتمع الدولي أن الهياكل والمؤسسات الاقتصادية الحالية ليست غايات في حد ذاتها ولا مقدسات محصنة ضد التغيير حتى المفيد منه . ولا بد من أن تشكل هذه الهياكل والمؤسسات بحيث تفي ، على نحو أفضل ، بالغايات والأهداف التي يحددها المجتمع الدولي من حين الى آخر .

هناك التزام واضح على عاتق المجتمع الدولي بضمن أداء المؤسسات الحيوية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لوظائفها بأكثر قدر ممكن من الفعالية والعمل على أن تكون طرائق تشغيلها دائما في صالح أعضاء المجتمع الدولي الأشد حاجة اليها وهم البلدان النامية . وسوف يكون الكساد الدولي ريجا غير مواتية لا تأتي بخير اذالم

يحفز الى اتخاذ تدابير اصلاحية معينة . وأحد وجوه القصور التي تظهر بوضوح هو استمرار عدم كفاية موارد المؤسسات ، حتى اذا أخذنا في الاعتبار الزيادات الأخيرة في ظل الاستعراض العام الثامن لحصص صندوق النقد الدولي والزيادة الانتقائية في رأس المال في حالة البنك الدولي . ومنذ عشرين سنة أو نحو ذلك ، كانت الحصص المقدمة من الصندوق تمثل حوالي ١٢ في المائة من التجارة العالمية . وفي نهاية سنة ١٩٨٣ ، انخفض هذا الرقم الى حوالي ٥ في المائة من التجارة العالمية . وفي الوقت نفسه ، نجد أن مسحوبات أعضاء الصندوق بلغت مستويات قياسية للسنة الثانية على التوالي . بل ان المسحوبات في سنة ١٩٨٣ تزيد بنسبة ٦٩ في المائة عما كانت عليه سنة ١٩٨٢ . ان عدم كفاية موارد الصندوق تشير قلق وفد بلادى ، ليس فقط بسبب الاتجاه التصاعدي في الطلب على تلك الموارد الذي نتج عن الانتكاس وعن الصعوبات المتعلقة بديون ومدفوعات البلدان النامية ، ولكنها أيضا مهمة بسبب عدم مرونة شروط الصندوق وصعوبة وقسوة عملية التسوية التي يتعين على بلد مثل بلدى أن يتحملها ، وهذه تتطلب التحسين باطالة الوقت المتاح للتسوية والمزيد من المرونة فيما يتعلق بالظروف الخاصة وزيادة الموارد المتاحة للصندوق .



ومن التدابير العاجلة التي ينبغي أن نتخذها لتخفيف مشكلة السيولة في البلدان النامية وإعادة تنشيط تجارتنا ، أن يصدر الصندوق حقوق سحب خاصة جديدة . وبالإضافة الى توفير التكيف على أساس طويل الأجل ، ينبغي أن يكون دور صندوق النقد الدولي نفسه متكيفاً ، حتى يزيد التركيز على الاستثمار والنمو . وتكاد تكون الحاجة الى هذا التركيز بدئية ، عندما نراعي أنه في نهاية عام ١٩٨٣ كانت لدى ٤٣ بلدا ناميا ترتيبات نافذة مؤقتة أو ممتدة مع الصندوق ، مما يجعل التركيز على ضبط الطلب مسألة فيسر مجدية من أساسها .

وتود جامايكا أن تؤكد أن على المجتمع الدولي أن يضمن عدم تقلص الدور الرئيسي للبنك الدولي ، في الوقت الذي انخفض فيه الاقراض الخاص بشكل مروع وتقوم فيه بلدان نامية كثيرة بعملية تكيف مؤلمة . ونحن نشعر بالقلق لأن الاسقاطات الحالية تشير الى حدوث انخفاض في الاتفاق الصافي للمؤسسات الاثمانية المتعددة الأطراف في السنوات القليلة المقبلة . وقد يكون الوقت الحالي هو الوقت المناسب لاجراء زيادة عامة في الموارد الرأسمالية للبنك الدولي لتعزيز قدرته على الاقراض والاقتراض وإعادة النظر في معدل توجيهها بهدف زيادة مستوى الموارد التي سوف تتاح للبلدان النامية في السنوات الحاسمة القليلة المقبلة . وتدرك جامايكا تماما أنه لا توجد حلول جاهزة للمشاكل الاقتصادية التي تواجه المجتمع الدولي ، وبصورة خاصة البلدان النامية . فلا الشمال ولا الجنوب ولا أي بلد - مهما كان كبيرا أو قويا - يمتلك مجموعة من القواعد أو الحلول التي يمكنها أن تضمن الرخاء على الصعيد الدولي . ونحن نعترف تماما بأن الاتجاهات المتصلبة ، والتطلعات المتباينة والأهداف والأفراض ، والموازنة الخاطئة بين الفوائد القصيرة والطويلة الأجل وبين الحلول القصيرة والطويلة الأجل ، من شأنها أن تعرقل عملية التنمية ليس في حالة البلدان النامية وحدها ، وإنما أيضا في حالة البلدان المتقدمة النمو ، وتخلق الشلل وتؤدي الى عمل يضر بمصلحة المجتمع الدولي ككل . ومع ذلك ، فإن الالتزام المتجدد بالتعاون الاقتصادي الدولي لا يعد من قبيل المثالية التي ليست في محلها ، وذلك لأن هذه ليست حججا ضد

التعاون الدولي وانما هي حجج لصالحه . كما أنه من المعترف به أن الانتعاش في الاقتصاد الدولي مع النهوض بالتنمية عملية ثنائية الشكل تتضمن أعضاء متكافلين في المجتمع الدولي يعملون بطريقة نشطة وملائمة على الصعيد بين الوطني والدولي . وتوافق جامايكا تماما على الرأي القائل بأن الجزء الأكبر من الحل ينبغي أن يتحقق داخل اقتصاد اتنا في الجنوب . ومن جانبنا ، فاننا ننتوي الانطلاق بجهودنا الى الأمام بقوة لا عادة هيكلية الاقتصاد الجامايكي لنوسع قاعدته ، ونزيد انتاجيته ، ونقلل من السياسة الحمائية ، ونزيد من قدرتنا على التنافس ، وهي عناصر تعد ، من وجهة نظرنا ، أساسية لتحقيق النمو الذي مستمر . لقد أجبرت حربان عالميتان في هذا القرن المجتمع الدولي على التوافق في السرى بشأن الحاجة الى محاولة التوصل لعلاقات سياسية رشيدة بين الدول . وينبغي لنا ألا ننتظر انهيارا ثانيا في الاقتصاد الدولي ، كما حدث في الثلاثينات ، وعلينا أن نلزم أنفسنا دون أى تأخير بتوافق في الرأى مشابه فيما يتعلق بالحلول الاقتصادية الدولية .

وتعتبر الأمم المتحدة أسى تعبير عن التزامنا بالمنهج المستنير في العلاقات بين الدول . ولهذا السبب ، فان المصلحة التي تعلقها بلدان مثل بلدى على هذه المؤسسة والتزامنا بمبادئها ومثلها ، ليسا في حاجة الى اعادة تأكيد . ونحن نعتبر التراجع عن هذه المبادئ والمثل نذيرا بالتقهقر صوب اللامعقولية في الشؤون الدولية وسعديا متزايدا وراء مناطق النفوذ واتباع السياسات والحلول العسكرية . وتشعر جامايكا بالقلق العميق لأن هذه الاتجاهات الخطيرة تزداد مرة أخرى قوة واندفاعا في المجتمع الدولي . وتظهر هذه الاتجاهات في المأزق الذي وصل اليه تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، وفي الصراعات والتوترات الاقليمية وفي الهجمات على هذه المنظمة . ونعرف من الخبرة التاريخية أن مستوى التوتر في منطقة الكاريبي دون الاقليمية ، وان كان لا يفسر على هذا النحو وحده ، يرتبط مباشرة بحالة العلاقات بين الكتلتين الرئيسيتين من الدول ، ولا سيما بين الدولتين العظميين الرئيسيتين .

ونحن نرى أننا لو أردنا تجذب الأخطاء الباهظة التكاليف التي ارتكبتها في الماضي ،  
فينبغي للدول الأعضاء أن تستغل تماما وبحسن نية المؤسسات والترتيبات المتعددة الأطراف  
المتاحة لنا .

ان النداءات تنطلق عاما بعد عام من محافل مثل هذا من أجل تحديد الأسلحة ونزع  
السلاح . وعاما بعد عام تذهب هذه النداءات سدى . ان السعي المسعور وراء المساواة  
أو " التفوق " أو " التوازن " باسم الأمن لا يزال مستمرا . وربما لم يحدث في وقت من الأوقات  
من قبل أن كانت هناك صورة قاتمة لاحتمالات الحركة في هذا المجال كما هو الحال اليوم .  
لقد شهدنا في العام الماضي وقف المفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد  
السوفييتي ، مع عدم وجود أى مؤشر لاستئنافها في وقت مبكر ؛ كما أن المفاوضات داخل لجنة  
نزع السلاح لا تؤتي ثمرا تذكر . وليس هناك أى شك في أن سباق التسلح وانتشار الأسلحة  
يتطلبان اهتمامنا العاجل ، أولا نظرا لاهتمامنا بالسلم والبقاء في هذا العصر النووي  
وثانيا ، بسبب اقتناعنا بأن النفقات الباهظة التي تخصص الآن للحصول على الأسلحة ينبغي  
تحويلها صوب فائدة الانسانية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية . ومن الضروري البدء بخطوة  
خاصة فيما يتعلق بالرقابة على الأسلحة النووية . اننا نحتاج أولا الى معاهدة تفرض الحظر  
الشامل على اجراء التجارب النووية باعتبارها خطوة أساسية أولى في عملية نزع السلاح النووي .  
وبما انه يبدو الآن ان المشاكل الفنية الخامة بالتفتيش قابلة للحل فلا يوجد أى مبرر لعدم  
تعاون أى دولة حائزة للأسلحة النووية من أجل بلوغ هذا الهدف .

وهناك أيضا حاجة واضحة للتقدم صوب ابرام اتفاقية للأسلحة الكيميائية تحظر انتاج  
الأسلحة الكيميائية أو الحصول عليها أو استخدامها . بالإضافة الى هذا ، لا يمكننا أن ننكر  
النمو المطرد في الأسلحة التقليدية ، وبصفة خاصة انتشار التجار في الأسلحة وشمول  
البلدان النامية . يجب أن يكون هناك بعض الانضباط . وترى جامايكا أن المبادرات الإقليمية  
يمكن أن تستخدم بنجاح لحرز تقدم في فرض قيود على الأسلحة التقليدية . ونحن نعترف  
بأن هذه المبادرات تتطلب في حد ذاتها مواهبة سياسية ووضع اطار للتعاون الاقليمي وذلك  
بغية تيسير هذه العملية .

وهد ما اعتمدت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار منذ عامين ، فتحت صفحات جديدة في التعاون المتعدد الأطراف من أجل ادارة واستغلال الموارد التي هي تراث مشترك للإنسانية . وان تنفيذ الترتيبات المنصوص عليها في الاتفاقية وهي الآن مهمة للجنة التحضيرية للسلطة الدولية لقاع البحار وللحكمة الدولية لقانون البحار تعتبر من أهم المهام المنوطة بالمجتمع الدولي . وقد عقدت اللجنة التحضيرية دورة رسمية ودورة غير رسمية في العام الماضي ، ونعرب عن ارتياحنا لأنها حققت تقدما جيدا وينبغي للدول الأعضاء أن تواصل منحها التأييد الكامل . واننا نحث جميع الدول التي لم توقع بعد على الاتفاقية أن تفعل ذلك قبل الموعد الأخير للتوقيع وهو ٩ كانون الأول / ديسمبر ، وبذا تصبح مشاركة اشتراكا كاملا في أعمال اللجنة التحضيرية . ونحث أيضا الدول الموقعة التي لم تصادق بعد على الاتفاقية أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن . واننا نعتقد أن أنجع رد على من يريدون تقويض الاتفاقية هو التصديق المبكر عليها لتصبح أحكامها نافذة .

ويجب أن يكون واضحا أنه لا يمكن أن توضع ترتيبات صالحة أو قانونية لاستخراج المعادن من قاع البحار اذا كانت هذه الترتيبات تخرج عن نطاق الاتفاقية . لذلك فاننا نحذر من مغبة أية محاولة ترمي الى ابرام معاهدة مصفرة أو ترتيبات أخرى تدعي اعطاء حقوق قانونية في استخراج المعادن من قاع البحار . ويتمثل موقف حكومة جامايكا في أن اتفاقية قانون البحار هي النظام الدولي المقبول قانونا فيما يتعلق بقاع البحار ومواردها ونؤكد من جديد معارضتنا لأية صكوك تقوم على تشريعات وطنية أو اتفاقات المعاملة بالمثل تدعي تنظيم الأنشطة في قاع البحار العميقة . ان مثل هذه الترتيبات تتعارض مع نصوص وروح اتفاقية قانون البحار وليس لها أية قوة قانونية . وفي هذا الصدد ، لا بد أن يعرب وفد جامايكا عن قلقه ازاء التوصل لما يسمى بالتفاهم المؤقت بين ثمان دول أعضاء الذي تم بتاريخ ٣ آب / أغسطس من هذا العام . وفي رأينا أن هذا التفاهم يتجاوز غرضه المعلن وهو تسوية المنازعات ويتضمن أحكاما تتعارض مع أحكام اتفاقية قانون البحار . ونحث جميع الدول على ضم صفوفها لدقاومة أي تطبيق انتقائي للاتفاقية وأية محاولة ترمي الى تقويض الترتيبات الجارية من أجل انشاء السلطة الدولية لقاع البحار .

ولا تزال الصراعات والاضطرابات في مناطق مختلفة من العالم تعوق امكانيات السلم . وينبغي أن تكون مصدر قلق كبير لنا جميعا . ففي أمريكا الوسطى لم يوضع حتى الآن حد للقتال . واننا نشعر بالانزعاج ازاء ما يبدو أنه محاولات فادرة لتهديد الآمال المعلقة على عملية كوندادورا وتقويض العملية نفسها . وافتتحت جامايكا تؤيد تأييدا تاما الجهود التي تقوم بها حاليا البلدان الأعضاء في مجموعة كوندادورا من أجل إبرام اتفاق اقليمي لا حلال السلم بين الدول في المنطقة ، وهي جهود جديدة بتأييد المجتمع الدولي الكامل . لذلك يحدونا الأمل في أن توقع الوثيقة المنقحة من قبل جميع الأطراف المعنية .

أما فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط فان جامايكا ما برحت تحت جميع الأطراف على التعاون من أجل التوصل الى حل شامل ينطوي على إعمال حقوق الشعب الفلسطيني فيير القابلة للتصرف ، وانسحاب اسرائيل من الأراضي العربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، واتخاذ ترتيبات يمكن بموجبها لجميع الدول في المنطقة أن تعيش في سلم وأمن داخل حدود معترف بها .

وفي أجزاء أخرى من آسيا توجد مشاكل مستمرة ناشئة عن التدخل والاحتلال الأجنبيين ففي أفغانستان وكمبودشيا لا بد من تكثيف المبادرات الدبلوماسية لعودة الأوضاع الطبيعية والسلم اليهما . أما في شبه جزيرة كوريا فهناك اعتراف متزايد بأن الحوار والتوفيق بين الجانبين هو الوسيلة الواقعية الوحيدة لتحقيق السلم وامكانية إعادة توحيد كوريا .

ان موجة الاضطرابات الحالية في جنوب افريقيا تؤكد التحذيرات المتكررة التي وجهت الى نظام جنوب افريقيا . فنظام الفصل العنصرى محكوم طيه بالزوال لأن تعاليمه الأساسية شريرة وسهينة للجنس البشرى . وان القائمين على هذا النظام يرتكبون جريمة ضد الانسانية ولا يمكن الابقاء على ذلك الى مالا نهاية من طريق اللجوء الى أساليب القمع العنيفة والتخويف ولا يمكن حل هذه المشكلة عن طريق اجراء تغييرات لاقية لها وسطحية في نظام هو أساسا فير أخلاقي . ان جامايكا حكومة وشعبا تعارض بشدة هذا النظام الشرير . وان الترتيب الدستورى الجديد المزعم الذى طلع به النظام العنصرى هو محاولة خبيثة أخرى لتقوية

وتعزيد الفصل العنصرى وهي حيلة لم تنطل على أحد . وقد أتم رد شعب جنوب افريقيا بالرفض الواضح والقاطع كما تجلى في أعمال الشغب الأخيرة . أما رد نظام جنوب افريقيا فكان كالمعتاد اطلاق النار بصورة عشوائية والاحتجاز وأوامر المنع التي تستهدف ارهاب الناس واخضاعهم . ومن المهم أن يمارس المجتمع الدولي أكبر ضغط ممكن على جنوب افريقيا والآ يتعاون بأى شكل من الأشكال في موجة البطش الحالية التي يشنها نظام الفصل العنصرى ولا ينبغي أن يترك لجنوب افريقيا أنى شك في الادانة الدولية لسياساتها البغيضة . ولا يمكننا أن نلاحظ أى تمييز بين التوفيق والارتباط البناء . ويجب أن يكون واضحا للجميع أن سجل نظام جنوب افريقيا حافل بالخدايع والنفاق والغدر .

والآن ، فلنلق نظرة على ناميبيا ، اننا لانزال نواجه هناك تحدى جنوب افريقيا الذى حال لوقت طويل دون المضي نحو تقرير المصير والاستقلال لاقليمها . ان لدى المجتمع الدولي خطة تحظى بتأييد جميع الدول ماعدا واحدة . واننا نقول للأعضاء في الأمم المتحدة دعونا ننفذ تلك الخطة أو نتخذ الاجراء اللازم بموجب الفصل السابع من الميثاق وننهي كابوس القهر الذى دام طويلا .

وما من التزام له كل هذا السمو ، وان يكن مدعاة للتواضع ، وما من شيء يمكن أن يؤخذ مأخذ الجد بدرجة أكبر من الالتزام بمستقبل الأجيال المقبلة . ان بوسعنا أن نختار اتباع طريق اللامسؤولية أو أن نعمل باجتهاد من خلال هذه المنظمة لكي نورث الأجيال القادمة عالما ينسجم مع رؤيتنا لمجتمع من الأمم خال من النزاع وخال من القمع وخال من العوز والفقير . لذلك فلنستخدم الطاقات التي لدينا الآن بحكمة لنصنع المستقبل ولكي نحقق آمال هذا الجيل في الأجيال القادمة .

السيد غوتيريز (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : من دواعي شرفي وسروري أن أهنئكم ، سيدي ، على انتخابكم بالاجماع للمنصب الرفيع لرئاسة الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان نزاهتكم وكفاءةكم المعروفتين وخبرتكم الواسعة وتفانيكم للأمم المتحدة وعملكم الممتاز بوصفكم رئيسا لمجلس الأمم المتحدة لنا ميبيا لهي ضمان لنجاح هذه الدورة للجمعية العامة برئاسة ابن بار من أبناء القارة الافريقية العظيمة .

ان التزام الأمم المتحدة بسحق الاستعمار وتشجيع تقرير المصير للشعوب وعملها الدائب في هذا الصدر على مدى ٣٩ عاما يتجليان في هذه الدورة في وجود بروني دار السلام هنا باعتبارها أحدث الدول الأعضاء في منظمنا . ان عمل الأمين العام واهتمامه بمشاكل السلم والأمن الدوليين واخلاصه لواجبات منصبه المعقدة كما يتبين من تقريره عن أعمال المنظمة ، تحظى باعتراف المجتمع الدولي كما أنها تعتبر مصدر فخر لبلدان أمريكا اللاتينية .

لقد قرأت تقرير الأمين العام باهتمام بالغ . ووصفتي مثلا لبلد يقع في منطقة يهددها عدم الاستقرار والحرب فاني أقدر الأفكار والاقتراحات التي وردت في هذا التقرير بشأن المسائل التي تمس السلم والأمن الدوليين . وانه لمصدر ارتياح وتشجيع لكوستاريكا أن تجد الأمين العام يذكر ، بنفوذ الكبير ، المبادئ الأساسية في ميثاق الأمم المتحدة من أجل تأكيد الالتزام بتسوية المنازعات فيما بين الدول بالوسائل السلمية ونهذ استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية .

ومن المؤكد أن ميثاق سان فرانسيسكو قد أنشأ نظاما دوليا جديدا يقوم على التزام جميع الدول بأن تحافظ بطريقة متضامنة على السلم والأمن . والنتيجة البديهية هي أن صيانة السلم كما أشار الأمين العام هي تعبير عن الارادة وتوافق الآراء على الصعيد السياسي الدولي ودونها يصبح هذا الالتزام هشا مشكوكا فيه . وانطلاقا من التمسك بمبادئ الميثاق ولأن هذه المبادئ تحمي الرغبة الأساسية للدول في أن تستمر في الوجود ، فان يقع على

دولة صغيرة غير مسلحة كذلك التي أمثلها واجب تأييد ميثاق الأمم المتحدة حماية  
لأمنها .

وعندما لا تعالج الصراعات الدولية في اطار الحلول المتوخاة في الميثاق وتصبح عملا  
ثنائيا أو انفراديا قوامه القوة فان ذلك يعني تضائل شأن النظام الدولي الى حد خطير  
ومن شأن هذا أن يضر على نحو خطير بجميع البلدان ، وفوق كل شيء تلك البلدان المعاملة  
لكوستاريكا التي اوكلت أمنها الى مجتمع الدول .

ومن ثم فأنني أشاطر تماما القلق الذي يشعر به الأمين العام ازا\* عواقب عدم احترام  
مبادئ الميثاق حينما يستعاض عن الاطار الذي تهيئه هذه المبادئ\* بأساليب تعطي  
الأولوية للتهديد باستخدام القوة أو استخدامها مما يضر اضرارا كبيرا بالبلدان التي تقع  
ضحية لذلك كما تضر اضرارا كبيرا بالنظام الدولي القائم على الميثاق . ونتيجة ذلك هي  
انتهاك الميثاق بشكل يتعدى اصلاحه .

وعلى أساس هذه الأفكار المستمدة من تقرير الأمين العام وحيث أنني لا أستطيع  
الآن أن أشير بالتحديد الى جميع هذه المشاكل الخطيرة التي تواجه هذه الدورة للجمعية  
العامة فأنني سوف أقصر على توضيح موقف بلدي فيما يتعلق ببعض هذه المشاكل المسببة  
للتوترات والتي تجعل من المستحيل النظر الى الحالة الدولية بارتياح .

أولا ، سوف أشير الى مشكلة جزر ماليفيناس . لقد خفتت أصداء\* هذه الحرب التي  
ما كانت لتقوم أبدا لو استخدم جهاز التفاوض الدولي بفاعلية . ومع ذلك فان النظام فيما  
بين الدول الأمريكية والعلاقات فيما بين هذه الدول وأوروبا والعلاقات في هذه المنظمة  
كلها تتطلب من الطرفين أن يستمرا في جهودهما لمعالجة المشكلة التي تشير الشقاق فيما  
بينهما بطريقة متزنة وودية . ولا يصح أن يكون صعبا على دولتين متحضرتين أو على حكومتين  
ديمقراطيتين أن تجدا حلا للخلافات فيما بينهما بطريقة لا تمس كرامتهما أو حقهما أو  
تاريخهما .

وتنظر كوستاريكا باهتمام خاص الى النضال الذي يشنه شعب ناميبيا من أجل استقلاله  
ذلك الاستقلال الذي ينبغي أن يمنح لها وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ونحن



نعتبر أن نظرية الفصل العنصرى التي تستمر جمهورية جنوب افريقيا في تطبيقها هي نظرية بالية وغير مقبولة على الاطلاق .

كما نأسف لأن الأمة الكورية ، التي لها حضارة ضاربة في التقدم وتقاليد غنية ومستقبل زاهر ، ليست قادرة حتى الآن على التغلب على العقبات التي تعترض سبيل اعادة التوحيد . ونرى أنه قد آن الأوان لذلك البلد - الذى من الأفضل أن يكون موحدًا وليس منقسماً - ان يحتل المكان اللائق به في هذه المنظمة .

وطبيعة الحال يجب أن ينصب اهتمامنا الرئيسى على مصير منطقتنا ، أمريكا الوسطى . وفي هذا الصدد نؤكد نحن الكوستاريكيين التزامنا بالسلام وروبتنا في تعزيز الديمقراطية والرفاهة والحرية في منطقتنا .

ونحن نشعر بالحزن والتشاؤم من ناحية وبالأمل والتفاؤل من ناحية أخرى . ففي غضون العام الذى انقضى منذ الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة عانت أمريكا اللاتينية من الأزمات والكراهية والموت أكثر مما عانت في السنوات السابقة . ولكن في نفس الوقت تقدمت مسيرة الديمقراطية في أمريكا اللاتينية وبلغت أمريكا الوسطى أن الالتزام الديمقراطى هو التزام عميق الجذور في قارتنا ، وأمريكا الوسطى لا تشذ عن القاعدة . ونحن نشعر بالافتباط لأنه لأول مرة في تاريخ منطقتنا دون الاقليمية توجد ثلاث حكومات مدنية منتخبة بواسطة الشعب ، وهناك كلام من عقد انتخابات في البلدان الأخرى .

لقد أصبح خوسيه نابليون دوارتي رئيسا للسفادور عبر عظمتين جرتا بحرية واستشير الشعب فيهما . وهاتان العمليتان ، اللتان تمتا تحت الأنظار الناقدة لعدد كبير من المراقبين ، تمثلان خطوة الى الأمام صوب الديمقراطية ، وتأكيذا لا شك فيه لرغبة أمريكا الوسطى في الديمقراطية مع أخذ الظروف العصيبة جدا التي تمتا فيها في الاعتبار . وفي يوم الاثنين استمعت الجمعية الى الرئيس دوارتي يتقدم بمقترحات ايجابية للغاية للمصالحة الوطنية في هذا البلد من بلدان أمريكا الوسطى . ان هذه المبادرة يجب أن تحظى بترحيب جميع الحكومات والشعوب المهتمة بالسلم في أمريكا الوسطى ومستقبل تلك المنطقة . لقد تصدرت الصحف اليوم عناوين تحمل أنباء عن قبول مثلي المغاورين لمبادرة الرئيس دوارتي ، فاتحين بذلك الطريق أمام استتباب السلم الداخلي في السلفادور . ان حكومة كوستاريكا تؤيد الاقتراح الذي قدمه من على هذا المنبر بالأمر وزير خارجية هندوراس بأن تجتمع بلدان أمريكا الوسطى في تيخوسياخالبا قبل اجتماع كونتادورا المقرر عقده في الأسبوع المقبل . وعملا بما تطلبه روح كونتادورا من أن علينا ، نحن أبناء أمريكا الوسطى ، أن نأخذ من جديد زمام المبادرة لتسوية مشاكلنا فيما بيننا ، وتقدمنا جميعا خطوات صوب السلم ووفرنا امكانية اتخاذ الاجراءات اللازمة بأنفسنا ، ونما حاجة الى الوسطاء .

ان آمال أبناء أمريكا الوسطى تعززت بالتقدم الذي أحرزته جهود كونتادورا . فمنذ كانون الثاني /يناير ١٩٨٣ ، ما فتئت بلدان أمريكا الوسطى الخمسة تحاول ، بالتعاون مع بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك ، أن تجد العلاج للمشاكل التي تعصف بالمنطقة وما من أحد في وضع أفضل لتعزيد جهودنا من جيراننا المباشرين ، الذين يدركون ادراكا جيدا طابع ونطاق الأزمة ، ولا يحملون أية أطماع بالهيمنة ويشاطروننا نفس الجذور التاريخية والثقافية . لقد حققنا تقدما كبيرا بلغ ذروته في اعلان كونتادورا المنقح للسلم والتعاون في أمريكا الوسطى . ان الاعلان مسعى شامل ولم يحدث من قبل أبدا أن بحثت أزمة اقليمية من جوانبها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية كافة . والاعلان كذلك مسعى

جرى لأنه يهدف فقط الى تقليل مصادر التوتر في منطقتنا بل يهدف أيضا الى النهوض بالتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لشعبونا . وهو ينطوي على التجديد لأنه يقترح التحقق من الامتثال للالتزامات المتعهد بها لدى التوقيع عليه ولأنه يضع مصير شعبونا فوق المفاهيم البالية الضيقة للسيادة الداخلية للدول . وصفوة القول ان عطية كونتادورا ، التي نفذت بوعي كامل لتاريخنا ، تطلعت الى مستقبل سلمي أكثر ثراء وحرية لشعوب أمريكا الوسطى .

لقد قلنا في العام الماضي ان كوستاريكا لم تكن طرفا في مشاكل أمريكا الوسطى بل أن أمريكا الوسطى هي التي كانت طرفا في مشاكل كوستاريكا اننا نواصل بناء دولتنا في سلم وديمقراطية . الا أن شعوب أمريكا الوسطى وقعت فريسة لانعدام الاستقرار السياسي والحرب والأزمة الاقتصادية ، ويحس شعب كوستاريكا بعواقبها المؤلمة . وهذا يعطينا مبررا آخر للاشتراك بنشاط في عطية كونتادورا والنضال هناك كما ناضلنا طول عهد استقلالنا ، من أجل استتباب المؤسسات واشاعة الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وتنمية المنطقة كلها اقتصاديا واجتماعيا .

وأكرر من على هذا المنبر استعدادنا للتقيد بالالتزامات المفروضة بموجب اعلان كونتادورا . وعلاوة على ذلك أستطيع أن أؤكد أن كوستاريكا تتقيد بالفعل بتلك الالتزامات لأنها جزء من التقاليد السلمية والديمقراطية لشعب كوستاريكا .

بيد أننا نؤمن بأنه ينبغي تحسين وتعزيز آليات التحقق والمراقبة المنصوص عليها في الاعلان ونأمل أن يكون جزءا بعد نظر حكومات أمريكا الوسطى الذي تجلى في قبولها طوعا الخضوع للتحقق الدولي ، هو التحقق من امتثال جميع بلدان أمريكا الوسطى امثالاً صارما لروح الاعلان ونصه . ونفهم بوضوح ، ونحن متأكدون من أن دول أمريكا الوسطى الاخرى تفهم أيضا ، أن التعهدات التي سنقطعها على أنفسنا بمقتضى الموافقة على الاعلان هي ، ملزمة ويمكن تنفيذها جبرا . وتوضح طبيعة هذه التعهدات بذاتها الحاجة الى التحقق والمراقبة الفعالين والموثوق بهما .

ونحن الكوستاريكيين ندرك أن الاتفاق الشامل على السلم والتعاون في أمريكا الوسطى يعد خطوة أساسية. ولكننا ندرك أيضا أن الضرر الكبير الذي لحق بمنطقتنا من جراء الأزمة الاقتصادية الدولية والاضطرابات السياسية والتخلف والحرب لا يمكن أن يعوض إلا بالدعم المستمر من المجتمع الدولي . لهذا السبب وجه رئيس جمهورية كوستاريكا ، السيد لويس ألبرتو مونغي ، عندما زار أوروبا في حزيران / يونيه الماضي ، دعوات لحضور مؤتمر سان خوسيه الأخير ، بصفته ناطقا باسم أمريكا الوسطى . واستقبلنا في عاصمتنا وزراء خارجية بلدان الاتحاد الاقتصادي الأوروبي وإسبانيا والبرتغال وبلدان مجموعة كونتادورا ودول أمريكا الوسطى . وشعرنا ، باعتبارنا البلد المضيف ، بان مثلنا تحترم وواقعنا يحظى بالاعتراف . ونحن متنون لمشاعر الصداقة والعرفان من جانب الحكومات الممثلة في مؤتمر سان خوسيه الذي تلقينا فيه دعما أوروبا لعملية اشاعة الديمقراطية في أمريكا الوسطى ، واعادة تنظيم هيكل سوقنا المشتركة وتنميتها من خلال زيادة برامج التعاون . ان اهتمام أوروبا بمصير أمريكا الوسطى ينضاف الآن الى اهتمام أمريكا اللاتينية ، المعرب عنه في عملية كونتادورا ، والى اهتمام الولايات المتحدة الذي تجلى في مبادرة حوض الكاريبي . وقد تجلى الاهتمام الأوروبي ذاك بحضور ١٢ وزير خارجية من ديمقراطيات أوروبا الغربية لمؤتمر سان خوسيه . ان هذا يفتح أمام أمريكا الوسطى آفاق بداية مرحلة جديدة في تاريخها تتسم بالرفاهة وبالتمتع الكامل بالحريات .

ان حضور أعضاء الاتحاد الاقتصادي الأوروبي في أمريكا الوسطى يقوى مثلنا الأعلى التكامل الذي شرعنا في الجهود الرامية الى تحقيقه منذ ٢٥ سنة . والى جانب الانتصار على فكرة القومية الضيقة والمتمثل في انشاء الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، يدل استعداد أعضائه لمساعدة أمريكا الوسطى على مفاهيم الاستعمار العتيقة البالية حل محلها مفهوم حديث هو مفهوم التعاون . ونحن واثقون من أن هذه النظرة ستتؤتي ثمارها في اتفاقية عاجلة وناجحة تبرم بين أوروبا وأمريكا الوسطى .

ورغم أن التوق الى انشاء نظام اقتصادي دولي أكثر انسجاما وعدلا أمر مسلم به ، هناك افتقار ملحوظ الى توافق الآراء السياسي يحول دون اجراء الحوار اللازم لاحداث التغييرات الهيكلية الضرورية لتحقيق درجة أكبر من التوافق والعدالة .

وبالاقتراب من نهاية هذا القرن ، نلاحظ أن الكثير من البلدان ليست في موقف يمكنها من الوفاء بأبسط الحاجات الأساسية لشعبها ؛ بينما تأمل بلدان أخرى مجرد وقف التدهور الذي يحل بظروف معيشة شعوبها . والحق أن الحالة في افريقيا باتت تثير القلق ، وخاصة فيما يتعلق بالغذاء . وقد دخلت امريكا اللاتينية في العام الرابع على التوالي من التقشف الاقتصادي ، كجزء من أزمة يتحمل أوضح مظاهرها في الديون الخارجي . لقد تجاوز هذا الدين ٣٠٠ بليون دولار امريكي ، وهو يمثل ٣٦ في المائة من اجمالي الناتج المحلي للمنطقة ويستهلك تسديد الدين ٦٥ في المائة من عائدات تصديرها . ولا يوضح درجة التدهور التي وصلت اليها الحالة ، يكفي أن نذكر أن الدين كان يمثل في عام ١٩٦٥ ، ٢٥ في المائة فحسب من اجمالي الناتج المحلي ويستهلك ٢٦ في المائة فقط من عائدات التصدير .

لقد نوقشت أسباب المشكلة باستفاضة في محافل مختلفة ، ولا أريد أن أكرر ذكرها هنا . ولكنني أود أن أؤكد على أن المحاولات الرامية الى ايجاد حلول فردية ومنعزلة للمشاكل التي تواجه البلدان ليست كافية بأي حال . وعلاوة على ذلك ، أدى هذا الى وضع مجحف جدا يقع فيه عبء الاصلاحات اللازمة على عاتق البلدان المدينة .

انه يتعين علينا في سعينا لايجاد الحلول أن نأخذ في اعتبارنا ليس مجرد التكلفة التي يتحملها الاقتصاد العالمي لكون البلدان النامية أقل قدرة على المشاركة في التجارة الدولية ، بل أيضا التكلفة الاجتماعية والسياسية الباهظة التي ستطرأ دون شك ، اذا تعين على بلداننا أن تستمر في عملية اصلاحات انكماشية داخلية .

ومما لا شك فيه أن بلدان امريكا اللاتينية تواجه هذه الأزمة بمسؤولية أثبتوا تحليهم بها . وقد حان الوقت بالنسبة للآخرين أن يقدموا اسهاما مماثلا من أجل ايجاد حل لحالة هي في الحقيقة مسؤولية مشتركة وحلها يعود بالفائدة على الجميع في نهاية المطاف .

انه يتعين على البلدان الصناعية أن تتخذ تدابير ملزمة لتخفيض أسعار الفائدة ومكافحة الحمائية . كما يتعين على الوكالات المتعددة الأطراف أن تقدم المزيد من الموارد المتوسطة

الآجل والطويلة الأجل بشروط أفضل لدعم برامج الإصلاح الخارجي والتغيير الهيكلي ،  
ولابد أن يستمر النظام المصرفي الدولي في توفير الاعتمادات التجارية ، لأنه إن لم  
يفعل ذلك فإنه سيهدد هذه الموارد المقدمة بالفعل .

إن كوستاريكا تتكلم عن هذه المسائل بقدر من الوثوق . ففي منتصف عام ١٩٨٢ ،  
اتخذت الحكومة سلسلة من التدابير الإصلاحية الرامية إلى استقرار الاقتصاد . وترتب  
على هذه الجهد وأن العجز في القطاع العام انخفض في عام واحد من ٩٣ في المائة  
من إجمالي الناتج القومي إلى أقل من ٣ في المائة ، وانخفض التضخم من ٩٠ في المائة  
إلى ١٩ في المائة ، واستقر سعر الصرف الذي كان ٦٤ كولونا للدولار عند مستوى  
حوالي ٤٥ كولونا للدولار .

لقد لقت هذه الأزمة حكومة كوستاريكا عدداً من الدروس : فأولاً ، تأكدت من  
درجة نضج شعب كوستاريكا لقبوله أثر الإصلاح ، وقوة التزامه بالمؤسسات الديمقراطية  
في البلاد ؛ وثانياً ، فهت أن الانتعاش والاستقرار على المدى الطويل بعيدان عن  
متناولنا عندما يزداد انخفاض الامكانيات الضئيلة المتاحة لبلد صغير لمواجهة الحالة  
نتيجة للبيئة الدولية غير المواتية .

وقد تعلمت كل بلدان أمريكا اللاتينية من هذه الأزمة درساً له نفس القدر من  
الأهمية ، ألا وهو أنه لا معنى لمحاولة مواجهة هذه الحالة بطريقة منعزلة . إننا نعترف  
بالحاجة الملحة إلى القيام بعمل سياسي متضافر على المستوى الإقليمي . وفي هذا الصدد ،  
يمثل إعلان وخطة عمل كيتو وتوافق الآراء قرطاجينا الأحداث عهداً ، محاولة من أمريكا  
اللاتينية لمواجهة هذه الأزمة باستجابة جادة ومسؤولة .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأذكر بصفة خاصة أثر هذه الأزمة على أهم شئ  
في مجتمعاتنا - ألا وهم الأطفال . إن الذي يدعو إلى الأسى أن إحدى نتائج المناخ  
الاقتصادي غير المواتي الذي نعيش فيه هي انخفاض المؤشرات التي يقاس بها معدل  
رفاهية الشباب في العالم النامي . إن علينا أن نتعهد ببذل جهد يمكننا من عزل تأثير  
الدورة الاقتصادية عن أطفالنا . ولذلك ، فإني أناشد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

والأمانة العامة للأمم المتحدة أن تعين القدرة الخلاقة والموارد اللازمة من أجل ايجاد سبل يمكن عن طريقها حماية الأطفال وغيرهم من المجموعات القابلة للتأثر من قسوة وطيش تقلبات الاقتصاد الدولي .

ولا يسعني أن اختتم بياني دون أن أشير بالتحديد الى المثل الأعلى المتمثل في حماية حقوق الانسان والذي كان دائما موضع اهتمام مستمر لكوستاريكا وحكوماتها . ويبدو لي أن هذا الأمر ضروري لأن الأمم المتحدة قامت منذ ولايتها بعمل هام في هذا المجال . لقد كرس الميثاق لخدمة هذا الهدف الرئيسي الذي أصبح نقطة انطلاق تهدف الى أن تصبح الحقوق الأساسية التزاما دوليا . ثم جاء الاعلان العالمي والمعهدان الدوليان وهما أكثر تحديدا ولما للواقع . ولقد كانت الجمعية التشريعية في بلادى أول من صدق على المعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وقد اعتمدت لتوها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .

ومع هذا ، فاننا ما زلنا نلاحظ نقضا كبيرا في هذا المجال . فليس لدى الأمم المتحدة حتى الآن جهاز فعال حقا للدفاع عن حقوق الانسان . ولم يوفر بعد هذا العدد الخارق من الوثائق والاعلانات والمعاهدات الخاصة بهذا الموضوع للأمم المتحدة القدرة على أن تهيب لضحايا الانتهاك العودة الى التمتع بهذه الحقوق . ولكن ذلك لا يقلل من مزايا العمل الذي تضطلع به لجنة حقوق الانسان واللجنة المعنية بحقوق الانسان ، بل هو اعتراف بالحدود المفروضة على عملها . واننا في كوستاريكا نتمسك من جانبنا بالدفاع عن حقوق الانسان بنية فعالة ، وان كان علينا أن نعترف بأن كثيرا من الحكومات تفتقر الى الارادة السياسية اللازمة لتفعل ذلك .

ان ما يشغل بالنا حقا هو مصير السلم والأمن في العالم . وفي الآونة الأخيرة ، ذكر رئيس كوستاريكا أمام وزراء خارجية أوروبا وأمريكا الوسطى ومجموعة كونتادورا انه عندما يأتي العنف من الأعلى فمن المحتم أن يولد العنف في الاتجاه المعاكس ، مما يؤدي الى احداث

تغييرات في البلدان والمناطق والى زعزة استقرارها . ونستخلص من هذه الفكرة أن السلام غير ممكن طالما استمر كبت للحقوق الأساسية لبني البشر . اننا نحاول في كوستاريكا أن نتجنب في بلادنا نشوء ظواهر من هذا النوع . اننا مجتمع سلمي ومستقر داخل منطقة امريكا الوسطى التي تموج بالاضطرابات العنيفة ، لأننا تمكنا من بناء مجتمع يقوم على أساس احترام حقوق الانسان .



ونود الآن أن يتطور هذا النوع من المجتمعات لتصبح امريكا الوسطى مثالا يحتذى به وليس مصدر قلق ، وتساهم في توطيد السلم ، بدلا من أن تنجم عنها المشاكل ، وتبعث أولا الأمل في أن يعمل الانسان من أجل التنمية ويسعى اليها في اطار من السلم ودون خوف ، ثم يتحقق ذلك .

ونظرا لأن ذلك يتصل بموضوع حقوق الانسان ، فلا يمكنني أن أتقاعس عن توجيه نداء من أجل التضامن الدولي فيما يتعلق بمشكلة ما يزيد عن ٦٠٠ . . . . . لاجئ شردوا بسبب الاضطرابات في امريكا الوسطى . لقد كانت معاملة الدول المستقبلية لهؤلاء اللاجئين معاملة سخية ولكنها لم تتمكن من القيام بما يكفي ، لأن هذه المشكلة تتخطى امكانياتها . ان المعونة التي تفانت في تقديمها في الوقت المناسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واللجنة الحكومية الدولية للهجرة وغيرهما من الوكالات الدولية تمثل شكلا من أشكال المساعدة التي نقدرها ، نحن أبناء امريكا الوسطى ، كل التقدير . ومع ذلك ، فاننا بحاجة الى مساعدة المجتمع الدولي في الوقت الذي نعزز فيه ، في اطار مجموعة كونتادورا ، توافر الظروف الداخلية في الدول التي ينتمي اليها المشردون التي تساعد على عودتهم الى بلادهم والى عملهم .

وتقترح كوستاريكا اعلان سنة ١٩٨٦ سنة دولية للسلم . فينبغي أن تكون المهمة الدائمة للأمم المتحدة هي الدعوى الى السلم ، لأن ذلك هو الهدف العظيم لهذه المنظمة منذ انشائها . وستكرس السنة الدولية للسلم للتأكيد على هذا الالتزام ، في الوقت الذي نجد فيه أن من الضروري ، بسبب التوترات العالمية ، الالتزام بمقاصد ومبادئ الميثاق ، الذي كرس فيه مكان بارز للحفاظ على السلم .

وفي الاشارة بهذا المفهوم أعلن رئيس كوستاريكا في شهر تشرين الثاني /نوفمبر من العام الماضي ، وهو يذكر بموقفنا التقليدي من مشاكل المنطقة التي نعيش فيها ، حياد بلادنا ازاء النزاعات العسكرية القائمة في المنطقة ، ولكنه أشار الى أننا ، نظرا لالتزامنا بالديمقراطية ، لا نستطيع بأى حال أن نبقى محايدين ايدولوجيا . وسوف أختتم بياني بذكر ما قاله رئيس كوستاريكا في الاعلان الرسمي لحيادنا :

" ان كوستاريكا ليست قوة اقتصادية ، ولا يمكنها أن تكون كذلك .  
وكوستاريكا ليست قوة سياسية ، ولا يمكنها أن تكون كذلك . وكوستاريكا ليست  
قوة عسكرية ، ولا تريد أن تكون كذلك ؛ ان كوستاريكا قوة روحية ، لأن شعبها  
يعوّن بقوة الرشد وبقوة الارادة وبقوة المبادئ الأخلاقية " .

خطاب سعادة الأونورايل داتوسيرى ماهاثير بن محمد ، رئيس وزراء ماليزيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة الآن الى

خطاب لرئيس وزراء ماليزيا ، الأونورايل داتوسيرى ماهاثير بن محمد .

اصطحب الأونورايل داتوسيرى ماهاثير بن محمد ، رئيس وزراء ماليزيا الى منصة

الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني بالغ السعادة أن

أرحب بسعادة الأونورايل داتوسيرى ماهاثير بن محمد ، رئيس وزراء ماليزيا ، وأن أدعوه  
لمخاطبة الجمعية العامة .

السيد ماهاثير (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدى الرئيس،

يسرني بالغ السرور أن أحييكم ، وأنتم ابن بارز من أبناء زامبيا وافريقيا ، بوصفكم رئيسا  
للجمعية العامة ، وأن أقدم لكم أحر التهاني على انتخابكم بالاجماع . ان مسؤوليتكم  
مسؤولية جسيمة لأنكم تقودون أعمالنا في فترة بالغة الحرج بالنسبة للأمم المتحدة ،  
وأود أن أستهل كلمتي بأن أؤكد لكم كامل تعاون وفد ماليزيا في كل جهودكم لأن تأييد  
ماليزيا للأمم المتحدة تأييد لا يعرف الوهن ولا الفتور .

وهذا التأييد هو الذى أتى بي الى هنا مرتين لمخاطبة هذه الجمعية العامة

مع أن رئاستي لمجلس وزراء بلادى لا تتجاوز الثلاث سنوات . ان الأمم المتحدة تتعرض  
منذ فترة طال أمدها للأساءة وتشويه السمعة والتجاهل . ومازلنا نسمع منذ فترة طويلة  
عما يسمى بطغيان الأغلبية وعدم شعورها بالمسؤولية ، وعن التبريد وعن القرارات  
" الورقية " وعن الكيل بمكيالين . وكلنا نعلم أن الأمم المتحدة ليست معصومة عن  
الخطأ . ولكن في مواجهة الجهل والتعصب والخرافات والأكاذيب لا بد لنا من مواصلة

اعلان ايماننا بما تمثله الأمم المتحدة في أحسن الظروف - انها تمثل عالما يسود فيه الأمن للجميع والعدالة للجميع والرخاء للجميع والرأفة للجميع .

هذه هي المبادئ السامية للتعاون الدولي والعدالة الدولية التي أعلنها المؤسسون لهذه المنظمة - وليس عالما يتخذ فيه الأفنياء والأقوياء القرارات الهامة وحدهم ؛ عالما تخوض فيه الدول الصغيرة حروبا بالنيابة عن الدول الكبيرة ، ولا عالما يكون فيه القوى على حق ، ولا عالما نصفه فني ونصفه فقير ، ولا عالما نصفه متخم ونصفه محروم . فماذا حدث الآن لهذه المبادئ السامية ؟ اننا ، نحن الذين نؤمن بهذه المبادئ ، نود أن نؤمن أيضا بأن مؤسسي هذه المنظمة كانوا يعنون ما قالوه عند ما أعلنوا ميثاقها . ومن المفهوم ان مشاعر الفرع والتطلعات التي انبعثت مع فجر عام ١٩٤٥ لا بد لها أن تتبدد في ضوء التجربة القاسية التي عشناها عبر السنوات الـ ٣٩ الماضية . ولكن الحقيقة المرة تتجاوز ذلك .

فخلال السنوات الـ ١٥ أو الـ ٢٠ الأولى من وجود هذه المنظمة لم نسمع شيئا عن قوة التصويت غير المتناسبة للدول الصغيرة - وكان هناك دول صغيرة - أو عن طغيان الأغلبية التلقائية - وكان هناك في كثير من الأحيان أغلبية تلقائية . وبدلا من ذلك كنا نسمع عن محاسن تأمين حياة دولية أكثر اتساما بالطابع الديمقراطي ، كما كان يضرب بالمثل بالأمم المتحدة . فماذا حدث لكل هذه المشاعر ؟ هل كنا ممن السذاجة الى حد أننا اعتقدنا بأن تلك البلدان التي أعلنت بأعلى صوتها هذه المبادئ السامية في العقود الأولى من قيام هذه المنظمة كانت تؤمن فعلا بهذه المبادئ ؟ ماذا عسانا أن نفعل اذن ازاء الواجب المستمر من أعمال النقد المغرض والتهديد وتشويه السمعة التي أصبحت سائدة الآن في بعض الأوساط ؟ هل يرجع هذا الى أنه لا يمكن بعد الآن التلاعب بالأمم المتحدة أو استخدامها للمناورة ؟

ان ماليزيا ، من جانبها لا تود أن تقتنع بذلك . الا أننا نرى الدول الكبرى تواصل بصورة متزايدة تجاهل الأمم المتحدة والتقليل من شأنها . لقد أقامت هذه الدول شبكة من العلاقات خارج نطاق منظومة الأمم المتحدة لحسم المشاكل العالمية . وقد أنشأت نواديها الاقتصادية الخاصة بها التي يسمح فيها من حين لآخر للبلدان النامية أن تقدم طلباتها ؛ ولكن النوادي - شأنها في ذلك شأن جميع النوادي الخالصة العضوية - ترعى في المقام الأول مصالح أعضائها . وفي الوقت نفسه يستمر تجاهل الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والسياسي .

بل اننا نشاهد شيئا أكثر سلبية ، وهو التهديد بالانسحاب من بعض وكالات الأمم المتحدة . فنظرا لأن هذه الدول غير راضية عن اتجاه هذه الوكالات وقياداتها فانها توجه هذه التهديدات أحيانا تحت ستار عدم ارتياحها فيما يتعلق بالادارة أو الميزانية . أود أن أورد على ذلك . اننا ، الدول الصغيرة والفقيرة ندفع اشتراكاتنا أيضا . ان ما نسهم به قد لا يكون كثيرا ولكنه اسهام كبير بالمقارنة بميزانياتنا بل انه قد يكون أحيانا أكثر أهمية بالنسبة لنا من الاسهامات التي تقدمها الدول الكبرى . اننا لا نريد أن نرى أحدا يبعثر أموالنا ، أسوة بالبلدان الغنية ، ولكن ما نريد أن نراه ليس وفورات عن طريق تدمير الوكالات وانما وفورات عن طريق اصلاح شامل للمنظومة لكفالة فاعليتها بالقياس الى التكاليف ولضمان أنها تخدم الأهداف المتفق عليها . ان تفويض الوكالات ليس هو بطبيعة الحال السبيل الى معالجة المشكلة ، لهذا دعونا نقل : كفانا ما شهدناه من قصر النظر هذا ، وكفانا سخفا ، وكفانا تشويهاً وأكاذيب . دعونا في عشية الذكرى الأربعين للأمم المتحدة نتعهد في المقام الأول بأن ندعم مرة أخرى الأمم المتحدة ، وبهذه الروح نجرى تقييما عمليا وواقعا لما يمكن أن نفعله انطلاقا من هذا .

انني اذ أنظر الى العقود الأربعة الماضية أعتقد اننا من حين لآخر نحقق نجاحا في العمل وفقا للروح الحقيقية للميثاق . ولا يمكن لأحد أن ينكر أن الأمم المتحدة قد صادفت بعض النجاح وأنها تقوم حتى الآن بالكثير من الأعمال القيمة وان كان هذا في أحيان كثيرة يتم بلا ضجيج . كل هذا يرجع الى أننا ندرك أنه يوجد مجتمع دولي وأنه يمكننا في واقع الأمر حماية مصلحتنا القومية في الاطار الأكبر ، اطار المصلحة الدولية ، وهذا هو الادراك الذي يجب علينا دائما أن نغذيه . والحقيقة هي أن زيادة تطهير الأمم المتحدة تتوقف بادئ ذي بدء على موقف الدول الرئيسية فهذه الدول هي التي يمكنها أكثر من غيرها أن تقر مصير هذه المنظمة . ويرجع هذا الى انه لا يمكن تجاهل الدول الكبرى . ان قرارات الأمم المتحدة يمكن تجاهلها كما حدث فعلا . والبلدان النامية الضعيفة يمكن تجاهلها كما يحدث باستمرار . والسؤال الذي يثور هنا : هل تود الدول الكبرى أن تصبح الأمم المتحدة ما يمكن

أن تكونه ، مركزا للتوفيق بين المصالح المتضاربة وحافزا على اجراء التغيير السلمي ؟  
 أم انها سوف تتخلى عنها لأنها لم تعقد قدرة على التلاعب بها بعد الآن ؟  
 ان مسؤولية ذلك لا تقع طبعا على الدول الكبيرة وحدها . لقد خاب أمل  
 البلدان الصغيرة من جراء عدم فاعلية الأمم المتحدة التي أصيبت بالشلل في مناسبات  
 كثيرة لأن الدول الكبرى حالت دون اتخاذ الاجراء الفعال . ولكن ماليزيا آمنت دائما  
 بأنه كما ينبغي للدول الكبرى أن تتجنب صرف البلدان الصغيرة عن الاهتمام بالمنظمة  
 بسياساتها التعويقية ، يجب أيضا على البلدان الصغيرة أن تحول دون صرف البلدان  
 الكبيرة عن هذه المنظمة عن طريق فرض المقررات بالجملة بالتصويت بالأغلبية . انني  
 اذ أتكلم باعتباري ممثلا لبلد نام صغير أدرك تمام الادراك أن أي قرار للأمم المتحدة  
 يتخذ بالتصويت بالأغلبية المستمدة من تجمع ما أو من اتجاهات سياسية أو ايدولوجية  
 لن يحل بذاته أي مشكلة على الاطلاق . هناك دائما حاجة الى مزيد من الواقعية  
 وضبط النفس . ويمكن بذل المزيد من الجهود عن طريق التفاوض والتشاور من أجل  
 التوصل الى حلول تقوم على أساس المبادئ وتتسم بالواقعية والطابع العملي على  
 حد سواء .

ولكن المبادئ يجب أن تظل لب أي حل . فاذا ما أريد للأمم المتحدة أن تعني  
 أي شيء على الاطلاق فيجب أن تتمسك بالمبادئ وستكون ثمة حاجة الى اجراء تغييرات  
 والى حلول وسطى بشأن الاساليب والعمليات والطرئق . ولكن لا يمكن أن تكون هناك  
 حلول وسطى بشأن المبادئ ولا يمكن أن يوجه لنا اللوم باعتبارنا دولا صغيرة اذا ما  
 أصررنا على ذلك انه من النفاق أن نتهم بأننا عاطفيون أو أننا غير واتعيين وغير مسؤولين  
 أولا علاقة لنا بالموضوع لمجرد أن هذه المبادئ لا تلائم الآن الدول الكبرى .  
 وانتقل الآن الى موضوع آخر له أهمية تماثل أهمية موضوع العلاقات الدولية  
 والانسانية المعاصرة . انني أشير الى سوء الفهم السائد في العالم الغربي والذي  
 تغذيه التشويشات المتعمدة من جانب أطراف معينة عما يحدث في العالم الاسلامي .  
 الحقيقة هي أن هناك ظهور للايمان مرة أخرى في العالم الاسلامي وفي ديانات  
 أخرى أيضا . فلا تسمحوا لأنفسكم بأن تخدعوا ، وأن تخشوا هذا الظهور أو أن تخشوا

كلمة " الأصوليين " التي ايقظت كثيرا من التغرضات والشكوك القديمة . نعم نحن " الأصوليون " المسلمون بحق ، لأننا نؤمن بأصول الاسلام . اننا نؤمن بالسلم والتسامح والعدالة . نعم ، هناك متطرفون كما أن هناك متطرفون في كل مكان في كل ديانة وفي كل مرحلة من مراحل التاريخ . وبالتأكيد لا يمكن لأحد أن ينكر أنه كانت هناك في الماضي انحرافات في كل الديانات ومن التحيز الواضح والتشويه المتعمد أن نسمح لهذه الانحرافات أن تحدد ادراكنا وحكمنا . دعونا نسأل أنفسنا : هل من العدل أن نحكم على المسيحية على ضوء فظائع محاكم التفتيش الاسبانية أو فحش الفصل العنصرى أو النازية ؟ هل من العدل ان نحكم على اليهودية على ضوء ما تمثله الصهيونية السياسية من ضلال ؟

ان الرد بديهي ، فالثورة الحالية في الاسلام تستحق أن يحكم عليها بعدالة ونزاهة . انني لا أنكر ما ارتكب باسم الاسلام من العنف والظلم والكثير مما يتعارض مع القيم العالمية الطيبة . ولكن التركيز على هذه الجوانب - التي أكرر انها انحرافات بمعنى الكلمة تحدث في أية حركة تاريخية - الى حد غض النظر عن كل الجوانب الأخرى الحقيقية والطيبة تضر بالعالم وتؤدي الى سوء الفهم وتثير الشكوك وتعزز التغرضات مما يضر بمصلحتنا جميعا .

ومع ذلك هناك البعض الذين يقومون لأفراض عنصرية خاصة بهم بأبراز كل تطرف يمكنهم التركيز عليها سواء كان حقيقيا أو مختلقا . واذا ما استخدم كل المال والوقت والجهد الذى ينفق على تشويه ما يحدث في العالم الاسلامي ، من أجل فهم أحد التطورات الهامة التي تحدث في العالم المعاصر فهما دقيقا وموضوعيا ، فاننا سنصبح في وضع أفضل بكثير مما نحن فيه الآن . ان حركات التحرير الكبيرة التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية لا يمكن أن تفهم الا اذا عرف الناس أن فاندى لم يكن "فقيرا نصف عار" أو أن كينياتا لم يكن ممثلا لقوى الشر والظلام أو أن ناصر لم يكن مغرورا ومثيرا للمتاعب فير مسؤول . وبالمثل فان ما يحدث في العالم الاسلامي اليوم لا بد أن يفهم على أنه حركة تسعى الى تعزيز الحرية السياسية والعدالة الاقتصادية

والهوية الثقافية حركة تقوم على القيم التي ينبغي لكل فرد أن يحترمها اذا أراد أن يتمسك بأى مفهوم للآداب والكياسة .

انني لا استهدف بهذه الملاحظات أن أضع الثورة الاسلامية الحالية في اطارها التاريخي الصحيح . هناك تاريخ طويل مضطرب للعلاقات بين الاسلام والغرب . تغذت فيها التحيزات . ولكن من المحزن أن هذه التحيزات وجدت طريقها الى الحياة مرة أخرى وفذتها واستغلتها الصهيونية لخدمة افراضها السياسية . ان أهل الكتاب ، اليهود والمسيحيين والمسلمين ، لديهم الكثير مما يجمع بينهم وقد أسهموا كثيرا في الحضارة البشرية ويمكنهم بالتأكيد أن يسهموا بالكثير أيضا .



فلماذا اذن نسمح بأن يتعمد اساءة تصوير وفهم واحدة من أهم الحركات في عصرنا وهي صحوة الاسلام ؟ ومن المستفيد من سوء الفهم هذا ؟ ولماذا لا نتحول بدلا من ذلك الى بعضنا البعض ؟ ونتعلم من بعضنا البعض ، من الخبرات التاريخية لكل منا ، من أحلامنا وآمالنا ومخاوفنا ؟ فلنكن كرماء النفس ؛ وليكن المسيحيون واليهود واللاأدريين جميعا كرماء النفس ، ويعترفوا بما يجرى في العالم الاسلامي ، ويسلموا به كما هو على حقيقته . ألا وهو أنه البحث عن ملاذ روحي في عالم تسوده البلبلة والاضطراب . فلنتخلص من الكراهية ومن الدعاية المناهضة للاسلام وممن المرارة والتحيز ضد الاسلام الذي لا يزال الصهاينة ينشرونه .

ولهذا اناشدكم تحقيق التفاهم بين اليهود والمسيحيين والمسلمين . ان كثيرا من المسلمين يصدمون اليوم بما يعتبرونه انحرافات معاصرة وخروجا على السنن اليهودية والمسيحية الصحيحة مما نجم عنه صحوة الروح الاسلامية الصحيحة وظهور التطرف . ان رد الفعل الغربي الذي تلهبه الصهيونية ازاء هذه الصحوة الاسلامية ، وازاء ما لحق بها من انحرافا في التعصب واعتقاد الاستثثار بالصلاح ، قد زاد من العزلة والعداء بين الغرب والعالم الاسلامي .

لقد حان الوقت لنا جميعا ، كي نضع حدا لذلك . ويجب ألا يسمح للانحرافات المعاصرة عن التقاليد اليهودية المسيحية الصحيحة ، وكذلك الانحرافات المعاصرة ، في حالات قليلة ، عن التقاليد الاسلامية الصحيحة ، بأن تطمس الفضائل الأساسية لتلك الأديان . فلندرس تعاليم دين كل منا ولنتمسك بتلك التعاليم ونخلص لها - اذ أن التفاهم العظيم الذي سيولده ذلك سوف يساعد ، بمشيئة الله ، اليهود والمسيحيين والمسلمين على حد سواء على أن يسهموا في المقام الأول في تحقيق السلم في الشرق الأوسط ، ثم زيادة التفاهم في العالم . كما سيؤدي هذا ، على أقل تقدير ، الى وقف مؤامرات أولئك الذين يسعون ، لأفراض عنصرية انانية ضيقة ، الى استغلال الجهل والارتياب والتحيز لصالحهم وسيكون هذا تطورا ذا أهمية تاريخية .

أود أن أنتقل الآن الى المسائل الاقتصادية . وهنا مرة أخرى يكون موضوع كلامي هو الاتساق والنزاهة .

لقد ظلت راية حرية التجارة مرفوعة عاليا مدة طويلة ولقنت المستعمرات التابعة للدول الكبرى ، بقوة ، فضائل حرية التجارة . وفي ذلك الوقت ولسنوات بعد الاستقلال لم تكن تستطيع أن تصدر سوى السلع الأولية الأساسية . ووفقا للدروس التي تعلمناها - كانت اسواقنا مفتوحة لواردات السلع المصنعة من البلدان الصناعية . ومع ذلك ماذا حدث لتلك الراهة العالية لحرية التجارة بعد أن استوعبنا درس تصنيع وتصدير السلع ، وإن كانت بقدر فير كبير ؟

إنها لا ترتفع عاليا أو ترتفع بصعوبة في البلدان الصناعية - ونحن نلمس الحصص وفيها من التقييدات وما يسمى بالقيود الطوعية وفيها من الضغوط والتهديدات . بل أننا نرى سياسات التصنيع في بلداننا ، تلك السياسات التي تسعى الى جذب الاستثمار الأجنبي بعدة وسائل مثل حوافز التصدير والتمويل التفضيلي وما الى ذلك ، تواجهه التحدي . كما أننا لدهشتنا نرى ان الاتحادات العمالية في البلدان الصناعية التي كانت في أيام الامبراطوريات لا تهتم بمصير عمالنا - الذين كانوا يستغلون بالتأكيد في ذلك الحين - أصبحت فجأة نصيرا لعمالنا بل وتحثهم على المطالبة بأجور أعلى وظروف عمل أفضل ، بالرغم من أن عمالنا قد لقوا بالفعل معاملة أفضل منذ الاستقلال . ونحن نتساءل لماذا بدأ هذا الاهتمام في العادي ؟ وهل من قبيل المصادفة أن تكون نتيجة هذا الاهتمام أن تصبح منتجاتنا أقل قدرة على التنافس ؟

لذا ، سيغفر لنا الممثلون اذا كنا لا نبدي - في مواجهة كل هذا - اهتماما كبيرا بمبادئ حرية التجارة التي ينادون بها ، ولا باهتمام اتحاداتهم العمالية برفاهة عمالنا لهذا ، أقول لا تنادوا فقط بحرية التجارة ، وإنما مارسوها ولا تتجروا الى حد التفكير في أنكم تعرفون اكثر من زعمائنا العماليين كيف ترعون مصالح عالمنا . أننا نستطيع ان نتنافس معكم بحرية وانصاف في مجالات معينة . وهذه المجالات هي عادة مجالات السلع ذات التكنولوجيا المتدنية ، وهي سلع يحسن على أي حال أن تتركوها لنا أنتم ، يا من تسنتم مدارج عالية جدا في سلم التقدم الصناعي ، حتى يمكننا بدورنا ان نستورد سلع التكنولوجيا المتقدمة التي تنتجونها . وبهذه الطريقة يمكننا أن نغذي التجارة الدولية التي هي أداة أساسية للنمو والتي هي الحل الحقيقي لمشكلة فقرنا .

وأود أن أنتقل الى مجال آخر لاتزال البلدان الصناعية الغنية المستريحة تتمسك فيه بعقليتها الصناعية وتود أن تجربنا اليه . خلال الحقبة الاستعمارية أزيل الكثير من فاباتنا للحصول على أخشابها ولزراعتها بالمطاط والنخيل والشاي والسكر والبن وما الى ذلك . ولم يبد آنذاك اهتمام يذكر بالبيئة . والآن ونحن نسعى لفتح أراضينا للزراعة الحديثة ولتوليد الطاقة بل وللتصنيع ، هبط علينا حشد كبير من المهتمين بالبيئة من البلدان الصناعية ليعلموا شعبنا كيفية الحفاظ على الجمال الطبيعي لغاباتنا الاستوائية وما الى ذلك . ونحن ، بالتأكيد ، نود أن نحافظ على فاباتنا . ونحن ، بالطبع ، نود أن نحافظ على بيئتنا نظيفة . لكن لا تسيئوا الفهم ، ان هذا لن يكون على حساب ظروف معيشة شعبنا . فنحن لن نقبل وضعاً يعيش فيه سكان ريفنا في فقر وبؤس ، حتى يمكن للأغنياء عند مرورهم علينا أن يقولوا " ياله من جمال لم تعبت به يد " ثم ينفحون أطفال المنطقة السعداء عشر سنتات للوقوف أمام كوخ مهدم لالتقاط صورهم ثم يمشون في سبيلهم الى حياتهم الرفدة .

ان الحفاظ على البيئة يقتضى توفر الأموال التي لن تتوفر لدينا الا اذا تقدمنا . ونحن نعتزم تماما أن نقوم بذلك . ولكننا نحن ، ونحن فقط ، الذين سنصدر حكماً على معايير البيئة وعلى الحفاظ على جمالنا الطبيعي الذى نهتم ، بالتأكيد اكثر من سوانا بالمحافظة عليه . فلتساعدوا البلدان الفقيرة على أن تتقدم اقتصادياً . وعندئذ سيتم الاعتناء بالبيئة . لأن كون الفرد فقيراً في بيئة جميلة لا يخفف من فقره .

وحيث اننا بصدد موضوع البيئة فانني أود أن استرعى الانتباه الى عبء آخر يثقل كاهل البلدان الفقيرة . وأشير هنا الى تلوث البحار ، وعلى وجه التحديد ، تلوث المضائق التي تعتبر طرقاً دولية للملاحة . وأود أن أشير ، بمزيد من التحديد ، الى تجربة ماليزيا في مضائق " ملاكه " ففي الأيام التي لم تكن فيها السفن عديدة أو بهذه الضخامة لم يثر مرورها في هذه المضائق الضيقة مشاكل تذكر للدول الساحلية . لكن الآن تسد مئات من تلك السفن الضخمة ، المملوءة بجميع أنواع السلع ، بما فيها الكيماويات الخطيرة والبتترول هذه المضائق . ومن حين لآخر تتصادم مع بعضها

البعض وتنسكب محتوياتها في البحر . ولئن كانت بعض ناقلات النفط قد كفت الآن عن تنظيف خزاناتها في مياه المضائق ، الا أن هناك سفنا أخرى لاتزال تقوم بذلك ، ولا يزال قد كبير من النفايات يفرغ في البحر . والنتيجة الخالصة هي وجود مضايق قذرة بها رقعات من النفط ، وقصاصات من الورق واللدائن وغير ذلك من النفاية . وفي النهاية يرسو كل هذا على شواطئنا ويجعلها قذرة بالمثل .

وازا هذه التطورات فان المعدات والسفن التي تستخدمها ماليزيا لتطهير مياهها من النفط المنسكب ، الأمر الذي يكبدنا تكاليف باهظة ، هذه المعدات والسفن أصبحت غير كافية ، وتعيّن علينا الان أن ننظر في جرف الفضلات والنفايات التي تلقىها السفن أو تفرغها في البحر . وأعتقد أنه يحق لنا في هذه الظروف أن نطلب الى الدول البحرية وشركات الشحن التي تستفيد بوضوح من استخدام المضايق أن تساعد في صيانة المرافق الخاصة بالمحافظة على نظافة المياه . ولا يحضرنى أسلوب محدّد ولكنني على اقتناع بأنّه يجب على الوكالات الدولية المعنية أن تبحث مسألة وضع الأحكام الضرورية للمحافظة على نظافة المياه وأن تصدر هذه الأحكام بالفعل . ولا ينبغي أن يثقل كاهل البلدان النامية التي تطل على هذه المضايق بمزيد من الأعباء تتمثل في تجهيز وصيانة المرافق الباهظة التكاليف والمعنية بمعالجة بقع النفط والضرر الجسيم الذي يلحق بصائد الأسماك لفترة تمتد أحيانا سنوات ، كما ينبغي ألاّ تتحمّل هذه البلدان وحدها نفقات تطهير المنتجعات الواقعة على شواطئها الملوثة والتي لا تدر لها إيرادات سياحية تذكر . ان أن السفن تنتمي بصفة عامة للبلدان الغنية ومن ثم فلا بد أن تتحمّل هذه البلدان التكاليف ولوعلى الأقل جزئيا .

لقد ركزت في هذه الملاحظات على عدد من القضايا الرئيسية التي تؤثر على الأمم المتحدة والعالم الاسلامي والبلدان النامية . بيد أنني أكون قد أخفقت في تأدية واجبي اذا لم أتناول أيضا في هذه الكلمة العامة بعض القضايا الأخرى الوثيقة الصلة ، حسبما ترى ماليزيا ، بالتطورات الجارية في العالم .

ولكن قبل أن أقدم على ذلك اسمعوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفدى للرئيس السابق الذي اضطلع بمهمته على نحو جدير بالاعجاب في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة .

وأود أيضا أن أعرب من فوق هذا المنبر ، بالنيابة عن حكومة وشعب ماليزيا عن أحر الترحيب والتهنئة لوفد بروني دار السلام الذي يتبوأ مقعده في الأمم المتحدة - الأمر الذي أسعدنا كثيرا . فبروني دار السلام بلد مجاور لماليزيا وعضو زميل برابطة أمم جنوب شرقي آسيا

ومنذ ٧ كانون الثاني /يناير من العام الحالي عندما انضمت بروني دار السلام رسميا الى الرابطة كعضو كامل العضوية عملنا معا عن كثب وبشكل ودي ونحن نشق في أنها ستسهم على نحو هام وجددي في أعمال هذه المنظمة . وتتطلع ماليزيا الى مستقبل يسوده التعاون الوثيق والمثمر مع بروني دار السلام .

وان نستعرض التطورات في جميع أنحاء العالم يملكنا هاجس الخوف ازا تزدى مستوى التفاهم الدولي والشعور بالفضب ازا هذا الظلم السافر بل وللأسف الاستخفاف بالهوية السحيقة بين ادعاء التصك بالعبادى وتطبيقها .

ولنأخذ على سبيل المثال قضية فلسطين التي طالما أشير اليها باعتبارها نزاع عربي اسرائيلي . ان هذه تسمة خاطئة متعمدة ، لأن النزاع في جوهره وفي واقعه نزاع اسرائيلي فلسطيني يستمد جذوره من انكار اسرائيل لحق الفلسطينيين في أن يكون لهم وطن . وانني لأتوجه بالسؤال الى جميع الذين يصرّون على ضرورة اجراء معادلات مباشرة بين الأطراف المعنية : من هي هذه الأطراف ان لم تكن اسرائيل والفلسطينيين ؟ وأسأل أولئك الذين يتشدّدون بالديمقراطية والحرية وتقدير العصور وغير ذلك من العبادى السامية الداعية الى اقرار العدالة وحقوق الانسان : باسم أى شيء يمكن انكار حق شعب فلسطين في وطن مستقل ؟ هل هو باسم أمن اسرائيل الذى يمكن كفالاته في جميع الأحوال بالكثير من الوسائل الأخرى ؟ هل يمكن لبلدان أخرى أن تتذرع بذلك بينما تشجب في الوقت ذاته الغزو السوفياتي لأفغانستان والغزو الفيتنامي لكمبوتشيا ؟ لا . الواقع انه تنكر على الفلسطينيين حريتهم لأن اسرائيل تريد ذلك ولأنها تحصل على الدعم من حليف قوى لفرض ارادتها . فلنتلاف الجدال العقيم ولننتجّب الخوض في أدق التفاصيل التاريخية . فهذه هي القضية الرئيسية . ان انه بالرغم من ارادة المجتمع الدولي الجلية وحقوق الفلسطينيين التي لا يمكن انكارها تعترض اسرائيل بصرف وعنق على حرية الفلسطينيين . ولو فعلت ذلك أية دولة أخرى لكانت أديننت بحق مثلما أدان البعض اسرائيل وكان لفظت من المجتمع الدولي وهو ما لم يحدث لاسرائيل نظرا لحليفها القوى . بل ان اسرائيل تحاول وتساعدنا في ذلك صديقتها تصهر نفسها على أنها الضحية البريئة الواقع عليها الضرر .

وتتكرر أحيانا أنه يجب على الفلسطينيين أو على وجه التحديد منظمة التحرير الفلسطينية أن تعترف أولا بإسرائيل قبل - وليبق ذلك في أذهاننا - أقول ليس قبل الموافقة على استقلال فلسطين فحسب وإنما قبل أن يسمح لمنظمة التحرير الفلسطينية بالمشاركة في أية مناقشات بشأن مستقبل فلسطين : أي اعتراف صريح بإسرائيل من جانب منظمة التحرير الفلسطينية مقابل أن يسمح للمنظمة بالمشاركة على نحو مبهم في مفاوضات مبهمة بشأن مستقبل مبهم لفلسطين هذا هو ما يجري التركيز عليه - ولا داعي للاكتراث بقرارات مؤتمر فاس الذي عقده الرؤساء العرب ، ولا داعي للاكتراث بقرار مؤتمر الأمم المتحدة بشأن فلسطين الذي تتسم أحكامه فيما يتعلق بأمن جميع الدول في الشرق الأوسط بالوضوح لمن يود أن يرى . وللأسباب نفسها نتساءل عما إذا كان مؤيدو إسرائيل قد طالبوها بالاعتراف الصريح بمنظمة التحرير الفلسطينية أو بحرية الشعب الفلسطيني ؟ وتأتي الإجابة بالنفي . حسنا ، هل طلب منها اعترافا ولو ضمنيا ؟ وتأتي الإجابة مرة أخرى بالنفي . والأكثر من ذلك أنها لم تقتصر على عدم الاعتراف صراحة أو ضمنا بمنظمة التحرير الفلسطينية واستقلال الفلسطينيين وإنما رفضت صراحة وصورة قاطعة أي إمكانية للتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية أو أي احتمال لمنح الفلسطينيين استقلالهم . وفي هذه الظروف ، لا يمكن لأولئك الذين ينحون باللائمة على منظمة التحرير الفلسطينية أن يتوقعوا منا أن نأخذهم مأخذ الجد . ولا يوجد شك في أنهم لديهم أسبابهم الخاصة فيما يفعلون ولكن لا يمكنهم أن يتوقعوا منا أن نصدق بأن ذلك المسلك يرتبط من قريب أو بعيد بأي من مبادئ الديمقراطية أو العدالة أو حقوق الإنسان .

وفيما يتعلق بالجنوب الأفريقي ، كيف يمكن أن نعرب بقدر كاف عن سخطنا إذاً الأسلوب الذي تعامل به حقوق - بل وأرواح - الأفريقيين السود ؟ ومع المجازفة بإمكانية أن يساء فهمي ، سأفترض أنه لو لقي شعب أبييض على يدى حكومة سوداء أو أية حكومة أخرى نفس المعاملة التي يلقاها الشعب الأسود في جنوب أفريقيا لكان العالم بأسره قد هب واتخذ

اجراءات حاسمة . ولكن ماذا نرى الآن ؟ تلجأ بعض البلدان الى شتى الذرائع تحت شعارات منمقة ، مثل المشاركة البنائة . وهي تدعو الى التحلي بالصبر ، وتستعري الانتباه الى الحقائق العملية بل انها في حالة ناميبيا تسوق مفهومها يكاد لا يصدّق ولا صلة له على الاطلاق بالأمر ألا وهو " الارتباط " - وهي أساسيد لم تكن لتتهاون بشأنها لحظة لو كان ضحايا هذه الفظائع التي يمثلها الفصل العنصرى والنظام العنصرى من البيض . انني أحث هذه الحكومات على أن تنفض عنها ثوب السفسطة الفكرية وتتجاوز عن تقدير الأمور وفقاً لأرقام الاقتصادات أو سياسات القوى وأن تدرك أن جوهر الأمر هو الأخلاق . ان أنه كيف يمكنكم تأييد حكومة فلسفتها غير أخلاقية وأساليبها تتسم بالوحشية والقسوة ؟ كيف يمكنكم تبرير انكار حق السود في جنوب افريقيا في العيش في حرية وكرامة في وطنهم ؟ ان التاريخ سسيحكم عليكم ، ولا تغضبوا اذا قلنا لكم اننا أيضا بصدد الحكم عليكم .



وان ننظر الى أجزاء أخرى في العالم ، فمن دواعي السخرية أن نرى في أفغانستان التناقض بين مزاعم المبادئ السامية وتنفيذها الفعلي . فباسم حسن الجوار والعلاقات الأخوية تفرض على شعب أفغانستان حرب دموية قاسية . ان هذا الانتهاك ، يجب مقاومته ، شأنه شأن أى انتهاك آخر للاستقلال والسلامة الاقليمية لأية أمة ذات سيادة . لذلك أيدت ماليزيا ، وستواصل تأييدها ، بكل الطرق العملية الممكنة ، كفاح الشعب الأفغاني الباسل من أجل حريته وكرامته . ولهذا قدّمتنا تسهيلات في كوالا لامبور للمجاهدين المقاتلين في سبيل الحرية لفتح مكتب خاص بهم . وهذا ما يجعلنا نستمر في تأييد الجهود الدبلوماسية للأمين العام سعياً وراء حل سياسي لهذه المشكلة . وفي مواجهة سطوة الجيران الأقهار تحتاج الدول الصغيرة الضعيفة الى أن تطمئن الى أن الأمم المتحدة لن تسمح بأن تطأهم أحذية الجيوش الغازية . وكل شيء آخر يجب أن يعتمد على هذا الحق الأساسي في الحرية والسيادة .

وعلى مقربة من ماليزيا نشاهد نفس التلاعب الساخر بالألفاظ ، مثل عبارات تقريباً المصير ، والمساعدة الأخوية ، وحقوق الانسان ، لتبرير ما لا يمكن تبريره ، وأعني الفوز الفيتنامي واستمرار احتلال كموتشيا . ان بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا التي مدت يد الصداقة والتعاون لفيت نام في نهاية الحرب الفيتنامية عام ١٩٧٥ قد عارضت وسوف تستمر في معارضتها لهذا الانتهاك الصارخ لاستقلال كموتشيا وسلامتها الاقليمية . ان الأمر يثير السخرية لأن فيت نام التي حازت اعجاب الكثيرين لتحديها وانتصارها في النهاية على عدو عظيم القوة ، من أجل الدفاع عن حق الشعب الفيتنامي في أن يعيش حراً في وطنه ، ترتكب الآن نفس ما كانت تتهم به خصومها ، فهي تحاول فرض ارادتها بالقوة المسلحة على بلد أصغر وأضعف . ويضاعف من هذه المأساة حقيقة أن جيران فيت نام من بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا قد أعربوا بشكل قاطع عن استعدادهم التام لتلبية المصالح الأمنية المشروعة لفيت نام . وثمة أمر آخر يدعو للسخرية وهو أن بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا اتفقت في ١٩٧١ على مفهوم منطقة السلام والحرية والحياد في جنوب شرقي آسيا ، وكان استمرار احتلال

فبييت نام لكبوتشيا هو العقبة التي تعترض تحقيق المنطقة المحايدة الغالبة من الصراع والتي لا يعكّر صفوها التنافس بين القوى الرئيسية ، وهي الأمور التي تدعي فبييت نام أنها من أهدافها .

ان الاختبار بين الصراع والتعاون في يد فبييت نام . وهي تعلم تماما من الاتصالات والاجتماعات العلنية والخاصة التي عقدتها مع بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا منفردة أن بلدان هذه الرابطة تتحلّى بالمرونة والاخلاص في رغبتها وضع حد للصراع الحالي ، ولكن لا يمكنها أن تساوم في حق شعب كبوتشيا في اختيار شكل حكومته بمنأى عن أى قسر خارجي ، وسنلتزم هذا المنهج . ان الموقف الذي اتخذناه لا يتعشى مع مبادئ الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة فحسب بل يقدم مخرجا مشرقا ومنصفا لفبييت نام . وقد حان الوقت الآن لتقرر فبييت نام ما تفعله .

أنتقل الآن الى موضوع انتاركتيكا ، وأجدني مضطرا الى الاشارة الى أن ماليزيا كانت من الدول المشاركة في تقديم هذا البند في الدورة العاشرة للجمعية العامة . وبينما ننتظر دراسة الأمين العام والمناقشة التالية لهذا الموضوع في مرحلة لاحقة من هذه الدورة ، أودّ أن أؤكد أن ماليزيا تقبل على المناقشات القادمة بذهن متفتح ، وأمل في أن نتكّن من التقدم الى الأمام بشأن هذه المسألة اذا ما استمعنا بعناية الى آراء ومشاكل كل طرف من الأطراف .

وأودّ أن أؤكد أيضا أن ماليزيا تثير هذا الموضوع بروح بناءة ، من أجل البناء وليس الهدم . ولا ننازع في الفوائد الناجمة عن نظام معاهدة انتاركتيكا الحالي ، وانما نسعى الى اقامة أساس أرسخ وأرضية أوسع للتعاون الدولي في انتاركتيكا يكون مقبولا للمجتمع الدولي ككل ، ويخدم مصالحه ويؤمن الاستقرار لهذا النظام وفاعليته في المدى الطويل . وذهننا متفتح بالنسبة لكيفية تحقيق ذلك . ولدينا بالطبع أفكارنا الخاصة بشأن الظروف الخاصة في انتاركتيكا - وهي كتلة من الأرض تحتل حوالي عشر مساحة اليابس من الكرة الأرضية ، وتقع في منطقة استراتيجية من العالم ، بها نظام بيئي هش ، وتمتلك موارد بحرية

غنية ، وربما موارد معدنية ، وهي فضلا عن ذلك جزء من العالم لا يوجد به سكان متوطنون ، ولا يوجد أى اعتراف بمزاعم السيادة باستثناء ما يجرى بين المدعين السبعة - ونؤمن بأن هناك حجة وجيهة لكي تصبح انتاركتيكا على نحو ما جزء من التراث المشترك للبشرية .

ولكننا ندرك الحقائق العملية والقانونية وما نقابله في الطريق من الحساسيات الوطنية التي لا يمكن اغفالها . ان الأمم المتحدة لم تبدأ إلا مؤخرا في النظر في موضوع انتاركتيكا ، ومن ثم يتعين علينا جميعا أن نعالج الأمر بحذر وعناية . وأيا كانت آراء ماليزيا فاننا سنقبل على المناقشات القادمة بذهن متفتح ، وحساسية ازا شواغل الدول الأعضاء الأخرى وآرائها ومصالحها . ونحث كل الأطراف المعنية أن تحذو ونفس العذو . وهذه الروح تقدّمنا باقتراح تشكيل لجنة خاصة معنية بانتاركتيكا . ولا يتوقع من المناقشات التي سوف تجرى في وقت لاحق من هذه الدورة بشأن انتاركتيكا أن تكون حاسمة . وهذه اللجنة ينبغي أن تستفيد من المناقشات في الجمعية العامة وأن تدرس هذا الموضوع بتعمق لتصل الى توافق في الآراء بالنسبة لأهداف نظام انتاركتيكا والآليات المطلوبة لتحقيق هذا الهدف .

وهناك موضوع يستحق الاهتمام الجدى المستمر وهو مشكلة المخدرات . وما أننا ندرك أن مشكلة المخدرات لها طابع دولي وعالمي ، ولا تعترف بالحدود الوطنية ، ولا يمكن بالتالي لأى دولة منفردة أن تعالج هذه المشكلة ، فهي تحتاج الى جهد جدى منسق على الصعيد الدولي تشترك فيه جميع البلدان والوكالات الدولية المعنية .

ان التعاون الحالي على الصعيد الدولي لم يحقق الكثير ، وهناك أسباب عديدة لذلك ، ان عدم وجود التزام أو تنسيق بين مختلف البلدان يعدّ أحد العوامل الأساسية . ويرجع هذا الافتقار الى التعاون جزئيا الى تناقض المصالح سواء كانت ذات طابع تجارى أو اقتصادى . ولاحظ أيضا أن بعض البلدان تتردد في تنفيذ مقررات الأمم المتحدة المتعلقة بمنع العقاقير المخدرة والسيطرة عليها ، بسبب عوامل مختلفة بما فيها الافتقار الى

الارادة السياسية . وقد يعود ذلك أيضا الى أن كثير من البلدان لا تعتبر أن مشكلة المخدرات لديها خطيرة ، ويرجع ذلك الى نظرتها الخاصة من ناحية ، وصغر حجم مشاكلها من ناحية أخرى .

وينبغي أن يلاحظ أن مشكلة المخدرات لا تنطوي على آثار إجرامية فعسبيل من الممكن لو أطلق لها العنان أن تضعف وتخرب النسيج الاجتماعي والثقافي في مجتمعاتنا . كما أن لها انعكاسات على الأمن يمكن أن تهدد بالخطير بقا أي أمة . ولهذا السبب سنت ماليزيا قوانين صارمة لكبح خطر المخدرات . وقد تضع بلدان أخرى استثناءات في هذه القوانين . ولكن أفضل سبيل يمكنها من المساعدة على منع توقع العقوبات الصارمة على مهربي المخدرات هو التعاون لمنع انتاج المخدرات وتهريبها . وناشد المجتمع الدولي أن يضيف الطابع الدولي على الجهود المبذولة لمنع تهريب المخدرات .

لقد عبرت في هذه الملاحظات عن رأيي بصراحة وجلاء ، وقمت بذلك لأنني أنظر الى الأمم المتحدة نظرة جادة ، ولا أعتقد أن تصبح هذه المناقشات العامة في كسل دورة من دورات الجمعية مارسة للأقوال التافهة أو للمجاملات . وينبغي أن نعني ما نقول وأن نقول ما نعنيه . لقد حاولت أن أفعل ذلك ، وربما أثرت بعض الشعور بالضيق . ان مخرجنا من هذه الايام الحرجة يقع فقط في الصراحة ، وتفتح الذهن ، والرغبة في معالجة تفاصيل المشاكل بجدية ، والاستعداد للمواجة مع آراء الآخرين . وفوق كل هذا ، يقع مخرجنا في الالتزام الراسخ بضمون الميثاق ، من رؤية عالم يرفرف عليه السلام والحرية والعدالة والكرامة الانسانية . ان هذه الروح هي التي تحرك الحكومة الماليزية فسي أداء واجباتها في الأمم المتحدة وتجاهها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) وباسم الجمعية العامة أود أن أشكر

رئيس وزراء ماليزيا على كلمته التي القاها الان .

اصطحاب سعادة الأونورايل داتوسيري ماهاشيرين محمد ، رئيس وزراء

ماليزيا ، من المنصة .

السيد اد رلي (جزر البهاما) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) وسيدى

الرئيس ، أتقدم اليكم بتهنئي ، باسم وفد جزر البهاما ، بمناسبة انتخابكم رئيسا للجنة السدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وانني على ثقة بأن أعمال هذه السدورة سوف تتجزز بمهارة تحت ادارتكم القديرة والتي اثبتتموها لأعوام كثيرة بصفتكم رئيسا لمجلس ناميبيا ، وأود أن أؤكد تأييد وفدي لكم خلال مداولاتنا .

وأود كذلك أن أهنيء السيد خورخي ايبوكا للاسلوب الممتاز الذي تولى به مهامه كرئيس للسدورة السابقة للجمعية العامة ، ولما تجلى خلال توليه هذا المنصب من صفاته البارزة كقائد ، وخبرته بالقضايا المطروحة .

كما أود أن أشيد بجهود الأمين العام في بحثه عن تحديد الوسائل التي يمكن أن تحقق السلم الدولي ، والاخوة ، والأمن الاقتصادي ، واحترام كرامة الانسان وسيادة الدول .

وأشعر بالسرور كذلك ان أرحب بوفد بروني دار السلام في الأمم المتحدة وهي دولة شقيقة في مجموعة الكومنولث .

انني أعتقد ان جميع الأمم تعي حكمة الملاحظة التي تقول انه لو لم توجد الأمم المتحدة ، لوجب ايجادها . وما دام الأمر كذلك ، فينبغي على كل الدول الكبيرة والصغيرة ، قوة كانت أو ضعيفة ، صناعية أو نامية ، أن تكون المثل الأعلى للتكافل . ان هذه الهبة غير محصنة ضد الملاحظات السلبية . ومع ذلك ، أعتقد ان العالم يقدر المنظمة حق التقدير . واذا اظهرت كل الحكومات استعدادها لتطبيق قرارات هذه المنظمة ، لن يكون هناك شك في أن صورتها سوف تتحسن ومصداقيتها سوف تتعزز .

وبغية تحقيق هذا الهدف ، الذي هو واحد من مختلف الأنشطة المتوقعة من أجل الاحتفال بالعيد الاربعين للأمم المتحدة ، فينبغي على جميع الدول أن تجد تعهدا باحترام مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه من خلال أهدافها المحددة واعلاناتها .

ان حكومتي تشعر بقلق عميق تجاه المشاكل التي تعانيها منطقتنا . فالإيديولوجية السياسية ، وميل البعض لروية الاوضاع غير المستقرة في المنطقة من وجهة نظر جغرافية سياسية ، وبالتالي وضع جميع مشاكل المنطقة تحت مظلة المجابهة بين الشرق والغرب ، هو خطأ في رأينا .

ومع ذلك ، يشارك وفدى الرأى القائل بأنه بغض النظر عن العوامل الايديولوجية ، تكمن الازمة الاساسية التي تواجه شعوب المنطقة في الجذور العميقة للآفات الاجتماعية والاقتصادية . وفي هذا السياق ، نرحب بالجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع الدولي بغية توفير المساعدة لشعوب أمريكا الوسطى .

ان جهود مجموعة كونتادورا التي تستهدف التوصل الى تسوية سلمية لمشكلة أمريكا الوسطى ، والتي تأخذ في الاعتبار جميع وجهات النظر السياسية ، تستحق اشادة المجتمع الدولي وتأييده . لقد علمنا تاريخ منطقتنا ان فرض أية تسوية دون أخذ وجهات نظر جميع الاطراف في الاعتبار لن يصد في وجه الزمن .

اما قضية الدفاع والأمن الوطني في الدول الصغيرة فهي مصدر قلق عميق لبلدان مثل جزر البهاما ، وينبغي أن تحظى باهتمام المجتمع الدولي . ونظرا لمواردها المحدودة ، يستحيل على البلدان الصغيرة أن تتحمل النفقات الضرورية من أجل خلق قدرة عسكرية والحفاظ عليها ، للدفاع عن الذات ضد قوى العدوان القوية .

وفي حالة جزر البهاما ، فان شكلها الجغرافي يزيد من حجم مشكلتها وتتكون كومنولث البهاما الذي يصل عدد سكانه الى أقل من ربع مليون نسمة من أرخبيل يضم حوالي ٧٠٠ جزيرة ، وأقل من ٣٠ جزيرة منها سكانها دائمون . ونظرا للأولويات التي تقع على عاتق أي حكومة من أجل توفير الخدمات المناسبة بما فيها الصحة القومية والأمن الاجتماعي والتعليم ومقتضيات الرخاء الأخرى ، فان ايجاد قدرة عسكرية والمحافظة عليها لا يمكن أن تشكل أولوية خاصة لبلد أرخبيلي له امتداد مثل جزر البهاما .

ان هذه المنظمة مكلفة بمسؤولية حفظ السلم والأمن الدوليين . والتمسك الصارم من قبل الدول الاعضاء بهذه الالتزامات سوف يقضي على قلق البلدان الصغيرة بشأن تلك الامور . ولكننا نعيش اليوم في عالم يتميز بالعداء بين القوى العظمى والمصالح الذاتية المتنافسة لبلدان تفار على سيادتها الوطنية - وذلك يصبح تنفيذ مهام هذه الجمعية أكثر صعوبة .

ونحن ندرك أن ثمة جهودا تبذلها الأجهزة التابعة لهذه الهيئة ، والمسؤولية عن السلم والأمن الدوليين ، لاتخاذ ترتيبات يمكن ان تحقق سيادة جميع الدول وسلامة أراضيها . وندرك ايضا الالتزامات التي تفرض على جميع الدول بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . وما أن الموضوع مرتبط بالعدوان الاقتصادي أو القسري فهناك اعلان الأمم المتحدة لعام ١٩٧٠ بشأن مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول ، وكذلك ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية .

وفي الاجتماع الخامس لمؤتمر رؤساء حكومات مجتمع الكاريبي المنعقد في جزر البهاما في تموز/يوليه من هذا العام ، نظر المجتمعون في مشكلة أمن الدول الصغيرة . وقد تضمن البيان الرسمية الصادر في نهاية الاجتماع ما يلي :

" ان رؤساء الحكومات قد أعبوا عن قلقهم ازاء استمرار تعرض أمن الدول الصغيرة للخطر . ولاحظوا ان الدول الصغيرة اكثر عرضة للمعدوان الخارجي عن طريق وسائل تقليدية وجديدة ، وهي تخضع لمختلف أشكال المعدوان الاقتصادي بما فيها محاولة بعض الدول فرض سلطتها القانونية خارج اراضيها " .



ولقد جدد رؤساء الحكومات ايضا التزامهم بالحفاظ على وحدة اراضي مجتمع الكاريبي ودوله الأعضاء . وأكدوا الحاجة الى الاستمرار في بذل الجهود داخل مجتمع الكاريبي لتحديد شتى أشكال التهديدات التي يتعرض لها أمن دول المنطقة ولدعم ذلك بالمستندات ، وأحاطوا طما بالدراسة المقترحة من أمانة الكومنولث بشأن أمن السدول الصغيرة ، وتفقوا على اتخاذ اجراء من شأنه أن يكفل ابراز الاحتياجات الخاصة بسدول مجتمع الكاريبي بشكل مناسب في تلك الدراسة .

ودعا رؤساء الحكومات ، فضلا عن ذلك ، الى عقد اجتماع مبكر للفريق العامل الذي تشكل من قبل للنظر في نهج موحد لمسألة العدوان الاقتصادي ولوضع خطة للمعونة المتبادلة .

ومع هذا فاننا غير مقتنعين بأن هناك جهازا صالحا وكافيا لمعالجة هذه المشكلة بنجاح . لذلك فاننا نطرح السؤال التالي : ألم تبرز بعد الضرورة من أجل تقنين وابرام معاهدة متعددة الأطراف تتعلق بهذه المسألة ؟

لقد أشار البعض الى نزع السلاح باعتباره ماثلا لأي خطة او نظام لتحديد أو خفض أو إلغاء القوات المسلحة ، بما في ذلك اسلحتها وميزانياتها . ومن الواضح أن هذا النهج لا يتبع حاليا ، والسبب في ذلك انه على الرغم من أن الحكومات تدرك أن سياق التسلح قد نجم عنه تهديد لموارد قيمة ، كان يمكن استخدامها في مجالات أكثر انتاجية ، فان الكثيرين يبدون قدرا كبيرا من عدم الرغبة في الامتناع عن اقتناء الأسلحة ، بل وعن استحداث أسلحة للتدمير أكثر تطورا - وهو ما يشير المزيد من القلق .

وبينما نشعر بارتياح لأن حربا عالمية لا تدور الان ، فاننا نشعر بالاسسى ازاء الحرب بين ايران والعراق ، والحالة في الشرق الاوسط وافغانستان وكامبوتشيا ، والصراعات في منطقة امريكا اللاتينية . ويوجد الان مفهوم متناقض وهو أنه لا يمكن كفاية الأمن الا عن طريق تكديس أسلحة التدمير الشامل ، التي يزعج كل طرف انه لن يستخدمها . ويبدو والتناقض في حقيقة انه في حين تشجب الدول استخدام الاسلحة الكيميائية وتؤكد

أن الأسلحة النووية سوف تقضي على الحياة على هذا الكوكب ، فانها تندفع في سباق  
لانتاج هذه الأسلحة المهلكة واقتنائها واستخدامها . وانا اريد ان يكون هناك مغزى  
للمعابرة الاستهلاكية في ميثاق الأمم المتحدة التي تقول اننا آلمنا على انفسنا " ان ننفذ  
الأجيال المقبلة من ويلات الحرب " ، فيتعين على كل الدول أن تبذل جهودا متضافرة  
للكف عن التصعيد الطائش لسباق التسلح . وفي حين أن من المسلم به ان الولايات  
المتحدة والاتحاد السوفياتي يضطلعان - بوصفهما القوتين العظميين الرئيسيتين -  
بمسؤولية اخلاقية واجتماعية في الميدان العسكري ازاء شعوب العالم تتمثل في كبح سباق  
التسلح ، فلا يمكن لأى دولة - كبيرة او صغيرة - ذات وزن عسكري او لا وزن لها عسكريا -  
أن تواصل التنصل من المسؤولية التي تنبع من حقيقة ان كل دولة على صعيد العالم واقعة  
بشكل مباشر وغير مباشر في شرك الترسانات العسكرية التي يمكن ان تقضي علينا .  
لقد وجه المهاتما غاندى - باسلوبه الفريد والخالد - انتباهنا الى مسؤولياتنا  
عندما قال :

" اذا كان لنا أن نتوصل الى سلم حقيقي في هذا العالم ، وانا كان  
لنا ان نخوض حربا حقيقية ضد الحرب ، علينا ان نبدأ بأولادنا ؛ فاذا نشأوا  
في ظل براءتهم الطبيعية ، فلن يكون علينا ان نكافح ، ولن يكون علينا أن  
نتخذ قرارات عقيمة ولا طائل من ورائها ، بل اننسا  
سننتقل من حب الى حب ومن سلم الى سلم ، حتى يسود العالم كله في النهاية  
السلم والحب اللذان يتوق اليهما العالم بوعي أو بدون وعي " .  
وهناك مسألة أخرى من المسائل العاجلة التي تشغل بل العالم وهي التنمية  
الاقتصادية الراكدة . ومن المدهش أنه في ظل الوضع الاقتصادي الراهن في العالم -  
لم يحدث بعد انهيار تام في النظام النقدي . ان أسعار الفائدة العالية ، والتضخم ،  
والعجز عن سداد القروض عوامل تسهم في تصاعد الأزمة . وتزداد المشكلة تعقيدا من  
جاء تزايد النزعة الحمائية واستغلال الموارد الطبيعية في البلدان النامية من جانب  
الشركات عبر الوطنية . وما زال النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، والمفاوضات العالمية

في حالة ركود بسبب عدم الالتزام بمفهوم التكافل وعدم القبول به . وكذلك لأن نظرية جسون دون القائلة بأن " الانسان لا يستطيع ان يعيش بمفرده لا تطبق عمليا وبالتالي أصبحت الدول اكثر انانية واستيطانا .

ومع التسليم بأنه لا توجد حلول سهلة للمسائل الحساسة المتعلقة بالعمل والتنمية الاقتصادية ، فان حكومتي مقتنعة مع ذلك بأن جزءا كبيرا للغاية من ثروة العالم يتركز في أيدي قليلة للغاية . ولا بد من توسيع هذه القاعدة توسيعا كبيرا اذا أريد أن يطبق بفاعلية مفهوم المساواة ، واذا أريد تحقيق الانتعاش للاقتصاد الدولي المتدهور .

وثمة علاقة واضحة بين الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي . وهنالك بالمثل علاقة واضحة بين الاستقلال السياسي والصراع الايديولوجي العالمي الذي نشأ في جميعها ، شئنا أم لم نشأ . ويترتب على ذلك ان عدم التوصل الى اتفاق بشأن سبيل تحقيق الاستقلال الاقتصادي من شأنه أن يؤثر في الاعتبارات السياسية والايديولوجية ومن ثم ، فان ذلك يتطلب من يودون منا الحفاظ على حريتنا واستقلالنا السياسي ، أن يسعوا الى تعزيز التوفيق بين وجهات النظر المتضاربة على نحو مشروع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية .

ان الحرية والاستقلال السياسي هما حصان هائل ، ولكنهما يصبحان طعاما غشا على مائدة التبعية الاقتصادية . ان الفلسفة الاقتصادية للتنمية ، التي تقول انه ينبغي للغني أن يزداد غنى ، وان يسمح بعد ذلك بتسرب الثروة الى الفقراء ، تمثل اهانة للكرامة الوطنية وللاستقلال ذي السيادة . وفلسفة التبعية هذه أسوأ من الاستعمار . وينبغي ألا يوجع ظهور نظام اكثر عدلا للعلاقات الاقتصادية بين الدول ، من جانب اولئك الذين عجزوا عن ادراك حقيقة ان التكافل التام للعالم يتطلب ، على نقيض ذلك ، ان يعتصر الطريق الى الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي ضربا من التعاون .

اننا نفخر بحق بمستوى الحرية والاستقلال الذي يتمتع به سكان جزر البهاما ، ولكننا ندرك ايضا ان هذا المستوى من السيادة ما زالت اعداد كبيرة من البشر في العالم

محرومه منه . ونتيجة لذلك ، فان هناك بعض الحركات - المعلنه احيانا والمستترة الى حد ما احيانا اخرى - لشعوب تحاول أن تحصل على قدر اكبر من الحرية السياسية ، ومزيد من السيطرة الحقيقية على شؤونها الخاصة . ولا يمكن للقوة المسلحة لأية دولة عظمى أو لسلطتها الاقتصادية أن تجعل الى ما لا نهاية حركات الشعوب التي نهدفها أينما وجدت ، والتي طالب فيها الانسان بالتححرر من حكم الاقلية ومن الظلم الاقتصادي . وقد تأخذ هذه الحركات شكل الثورة السلمية مثل الثورة التي استطعنا ان نحققها في جزر البهاما ؛ وهناك ثورات أخرى قد تكون أقل حظا ، وقد تختار طريقا مخطئا . الا اننا ما دام الهدف النهائي هو تحقيق حرية اكبر من خلال اعطاء الشعوب الحق المطلق في اختيار شكل الحكومة الذي تريده ، فمن ذا الذي يجد خطأ في ذلك ؟

ولن نكون مخطئين اذا تساءلنا اليوم هنا عن يتكلم بصوت قوى وواضح وله مصداقية عن حقوق الانسان . لقد عجز النظام العالمي القديم لليمين واليسار الايدولوجي عن تقديم الزمامة أو الأمل للبشرية ، فالدولتان العظميان الرئيسيتان دأبتا على ان تغذينا بأخلاقية المواجهة المادية ، وأصبح املنا في السلم والطمأنينة يقوم على توازن ما يسمى بالمساواة النووية والردع النووي . ولا أعتقد ان وسائل التدمير الهائلة التي يجرى تكديسها تعظم من قدر الجنس البشري ، أو تشرى حياة شعوب العالم . ولكنني أعتقد ان كل الشعوب تشعر بالانزعاج والاحباط والخوف من هذه الوسائل . ان اولئك الذين يضعون القوة فسوق المبادئ ، والأيدولوجية السياسية فوق الراء والتعقل ، يحتلن مقاعد المسيطرين على مصيرنا . وأصبحت الحرية والديمقراطية في موقف الدفاع .

ان هؤلاء الذين يملكون الصوت والقوة والثروات اللازمة لحشد هذه القوى الموجودة ، والتي تسعى لتحقيق الديمقراطية والحرية السياسية ووحدة الراضي والعدالة الاقتصادية والعرقية ، قد اسكتوا تماما أو أخرسوا ولم يعد يعترف بهم .

ووقعت مراكز القوة المعترف بها في العالم في أسر سياسة القوة ، كما وقعت رهينة لتاريخها وثقافتها التي تجاوزها الزمن بسرعة لسوء الحظ .

هل نطلب الكثير اذا راودنا الأمل في أن تبرز أثناء الدورة التاسعة والثلاثين لهذه الجمعية العامة لدول العالم ، بعض الدلائل الطموسة التي يمكن ان تؤثر على ضمير البشرية وتدفع بعض الأقوياء الى التمسك والتعقل والتذرع بالشجاعة كما يشجعوا ، بل ويقودوا أولئك الذين يطالبون بمزيد من الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الانسان والعدالة الاقتصادية والعنصرية ؟

ومن واجبي أن أعلن دون ليس أن الوقت قد حان لانها الفصل العنصرى والتمييز العنصرى . اننا نعتقد أن من واجب كل دولة عضوان تبذل قصارى جهدها للتأكد من القضاء على الفصل العنصرى والتمييز العنصرى ، بل واستئصالهما . ان التزامنا بتعزيز وتشجيع حقوق الانسان والحريات الأساسية يتضح بجملة في دستورنا ، وفي تصميمنا على التمسك بأهداف ومبادئ الميثاق .

ان جزر البهاما تدين دون تحفظ ، نظام الأقلية العنصرى في جنوب افريقيا ، الذى يواصل اضطهاد الغالبية السوداء ، ويسعى ، من خلال نظام الفصل العنصرى ، الى تدبير هذه الغالبية وينكر عليها كرامتها المتأصلة ، وممارسة حقوقها غير القابلة للتصرف كبشر أحرار . ان ميثاق الأمم المتحدة و إعلان حقوق الانسان ومختلف صكوك حقوق الانسان التى اعتمدها هذه المنظمة ، تشكل نظريا محور دفاعات المجتمع الدولى ضد العنصرية والتمييز العنصرى . وهى لا تستنكر وترفض الأفكار القائمة على التفوق العنصرى والكرهية العنصرية ، فحسب ، بل تؤكد من جديد على تساوى جميع البشر ، وعلى حقوقهم جميعا فى التمتع بحقوق الانسان الأساسية والحريات الأساسية ، وبغض النظر عن العرق أو اللون أو المنشأ أو أى اعتبار آخر . ان سياسة الفصل العنصرى ، بإعلانها بوقاحة ودون خجل تفوق عرق على عرق آخر ، تتحدى تعديا مباشرا للأسس والمبادئ التى أقيمت عليها هذه المنظمة . ويتحتم على كل عضو من أعضاء المجتمع الدولى ألا يتغاضى عن ذلك . ولا ينبغي لأى عضو من أعضاء المجتمع الدولى أن يسكت على الدستور الزائف ، الذى يسمى الدستور الجديد ، والذى يستهدف تعزيز رسوخ نظام الفصل العنصرى البغيض .

ومن المؤسف ، بل من المحزن ، أننا مازلنا نعاني من بعض القضايا بعينها عام بعد عام . ان النظام العنصرى في جنوب افريقيا يهدد الأمن والسلام الدوليين لا من خلال ممارسته لسياساته داخل حدوده فقط ، بل من خلال ما يرتكبه خارج حدوده في ناميبيا ، وبوضع العراقيل أمام تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) ، الذى يوفر الأسس اللازمة لاستقلال ناميبيا ، وإقامة نظام حكم ديمقراطى في ذلك البلد .

ان احتلال جنوب افريقيا لناميبيا احتلال غير شرعي ، ان حكومة جزر البهاما ترفض  
 تماما الذريعة الحالية ، التي تتذرع بها جنوب افريقيا ، والتي تهدف الى ربط استقلال ناميبيا  
 بانسحاب القوات الكوبية من انغولا ، كما أننا نؤيد مخلصين قرار مجلس الأمن ٥٣٩ ( ١٩٨٣ ) .  
 اننا نكرر الاعراب عن القلق الذي أعرب عنه رؤساء حكومات الكومنولث في نيودلهي  
 بشأن تأخير استقلال ناميبيا . وقد حثوا فريق الاتصال والهيئات التفاوضية الأخرى على بذل  
 مزيد من الجهود الجادة لضمان تنفيذ القرار ٤٣٥ ( ١٩٧٨ ) تنفيذا سريعا وغير مشروط .  
 لقد راغ منا حل مشكلة قبرص لمدة طويلة جدا ، والآن ، مرة أخرى ، تهدد الأحداث  
 الأخيرة في ذلك البلد السلم والأمن الدائمين في المنطقة تهديدا خطيرا . وعلى حين  
 أن جزر البهاما تؤمن ايمانا راسخا بأن مبدأ حق الشعوب والبلدان في تقرير مصيرها جانب  
 مهم من جوانب العلاقات الدولية ، فان الوحدة الوطنية ، وهي شرط مسبق لتنمية الوطنيين في  
 أي مجتمع ، لا تعزز باعلانات الاستقلال التي تصدر من طرف واحد . وفي حالة قبرص ، فان  
 اعلاننا من هذا النوع قد أدى الى مشاكل أكثر من المشاكل التي حلها . ولذلك ، فاننا  
 مقتنعون انه لا يمكن بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية الفعالة في قبرص ، أو في أية دولة أو منطقة  
 ان تتحقق ، الا في ظروف يتوفر فيها السلم واحترام كرامة الانسان وحرية .  
 وتثني جزر البهاما على الأمين العام للأمم المتحدة ، وتؤيد استخدام مساعيه الحميدة  
 في البحث عن وضع اطار لحل شامل لمسألة قبرص . ولتحقيق هذه الغاية ، فاننا نحث على  
 التنفيذ السريع لقرارى مجلس الأمن ٥٤١ ( ١٩٨٣ ) و ٥٥٠ ( ١٩٨٤ ) ، كوسيلة يمكن بها  
 ضمان استقلال وسيادة ذلك البلد ووحدة أراضيه ووحدة شعبه ، وعدم انحيازه ، وضمان عدم  
 تدخل الآخرين الذي يهدف الى تمزيق البلد .

ان مشكلة مكافحة المخدرات ، وفي حالة جزر البهاما تجارة المخدرات ، تمثل المشكلة  
 الاجتماعية والاخلاقية الرئيسية التي تواجهها جزر البهاما . ان جغرافية جزر البهاما نفسها  
 وموقعها الجغرافي عاملان يساعدان على تهريب المخدرات عبر ارجيلنا . ان تغطي جزر  
 البهاما مساحة تبلغ حوالي مائة ألف ميل بحري مربع من المياه ، بها عدد كبير من الجزر المعزولة

يمكن للسفن والطائرات التي تشترك في تهريب المخدرات أن تلجأ إليها لتجنب اكتشاف أمرها كما أن موقع جزر البهاما الجغرافي يجعلها أيضا بلد عبور مناسب للنقل غير المشروع للمخدرات المرسله الى الأسواق الكبيرة والمرحة في امريكا الشمالية .

ان جزر البهاما لم تكن ولن تكون بلدا منتجا للمخدرات ولا مستهلكا رئيسيا لها في الاطار الدولي ، ولكن استهلاك البهاما يزداد بتناسب مضطرب مع حجم المخدرات التي تمر من عبرها . وصورة عامة ، تقع البلدان المنتجة للمخدرات الى الجنوب من جزر البهاما والبلد المستهلك الرئيسي يقع الى الشمال منها . وهذا يضعنا في موقف لا نحسد عليه ونتيجة لذلك ، فان تهريب المخدرات عبر جزر البهاما ؛ يرهق نسجها الاقتصادي والاخلاقي والاجتماعي . ان ما يهم جزر البهاما هو تأثير تجارة المخدرات - الذي دام لعدة سنوات - على المجتمعات الصغيرة في جزر البهاما ، حيث تجد نسبة كبيرة من السكان الذكور البالغين منفعة اقتصادية في الاشتراك في هذا النشاط غير المشروع . ان هذا تهديد اخلاقي وثقافي قد تكون آثاره البعيدة المدى مدورة للنسيج الاجتماعي لبلدنا .

ان المشاركين الرئيسيين في هذه التجارة ليسوا من أهالي جزر البهاما . ان معظمهم من مواطني الدول المنتجة والمستهلكة . ولذلك يتحتم ان يكون مفهومنا ان موضع الاهتمام الرئيسي لجزر البهاما في هذه المسألة هو مشاركة منظومة الأمم المتحدة على نحو أوسع بغية أن تصبح النهج المتبعة ازايا مشاكل التهريب نهجا دولية بحيث يطلب من الذين يسهمون اكثر من غيرهم في التهريب ، أي البلدان المنتجة والمستهلكة ، ان يتحملوا قسطا أكبر من عبء تطبيق القانون واستئصال هذه الآفة .

ان موارد جزر البهاما ، كبلد نام ، موارد محدودة ، ولا ينبغي لمكافحة المخدرات ان تتنافس مع الخدمات الاجتماعية على التمويل من الميزانية الوطنية ، والمطلوب على وجه الاستعجال هو تعاون دولي مناسب فيما بين الدول ؛ الدول المنتجة والدول المستهلكة ودول العبور مثل جزر البهاما .

وترغب جزر البهاما في ان تعطي منظومة الأمم المتحدة الأولوية لمسألة مكافحة المخدرات على نطاق دولي ، بجميع جوانبها . وتتعهدنا حكومتنا ، كمضوفي اللجنة المعنية



لمكافحة المخدرات ، ان تفعل كل ما في وسعها للعمل على تنفيذ التدابير الدولية المقترحة التي نوقشت وأوصى بها في هذه الهيئة وفي هيئات أخرى على وجه السرعة . وتأمل جزر البهاما ان تتمكن بدعم من هذه الهيئة ، من الاستمرار في الاسهام في مكافحة المخدرات على نطاق دولي .

ومما لا شك فيه ، ان أهم مورد من موارد أي بلد هو شبابها . ويشكل الشباب وخاصة في البلدان النامية ، جزءاً كبيراً من السكان الوطنيين ، وفي بعض الحالات يشكل غالبية هؤلاء السكان . ولذلك فان الأمم المتحدة تستحق الثناء على انجازها جزءاً هاماً من الولاية التي انيطت بها عن طريق اعلانها عام ١٩٨٥ العام الدولي للشباب ، المشاركة والتنمية والسلام . الا أن مجرد تحديد أو تصنيف القضايا والمشاكل التي تهم الشباب ليس كافياً ويتحتم على الحكومات الوطنية بشكل خاص أن تفتتح هذه الفرصة لتزيد معرفتها بهذا المورد القيم ، واعتماد وتنفيذ سياسات ومراج موجهة لتلبية الاحتياجات الانسانية المحددة وللشباب وظروفهم .

ولكي يكتب لنا النجاح في مساعينا ، لا بد ان نأخذ بحسباننا اعتبارين هامين : أولاً ، يتحتم أن يتم الاضطلاع بالجهود الموجهة للشباب بالتشاور والتعاون مع الشباب . ثانياً ، يجب الابقاء على زخم السنة الدولية للشباب لضمان استخدام الشباب كقوة من أجل التقدم الاقتصادي والبناء الوطني والسلام . وسعياً لتحقيق هذه الأهداف ، اضطلعت جزر البهاما بجهود لتنفيذ العديد من توصيات الأمم المتحدة في هذا المجال ، وستعاون تعاوناً تاماً مع البرامج الاقليمية والدولية ، تأييداً منها للسنة الدولية للشباب .

ويتفق الجميع حتى أشد المنتقدين للأمم المتحدة ، وعلى نحو أكبر الذين يعلنون عن تأييدهم لها ، ان العالم سيكون بدون الأمم المتحدة أسوأ مما هو عليه . ومع ذلك لا بد للمرء أن يتساءل : هل تم القيام بكل شيء يمكن عمله لا استخدام وتحسين هذه المؤسسة العالمية القيمة للغاية ؟ للأسف ، اعتقد ان الجواب كلا .

وتكشف تصرفات الدول الأعضاء ، في كثير من الحالات عن تناقضات بين الدعم القانوني والنظري والدعم السياسي العاطفي لأهداف ومبادئ المنظمة .

وإذا ما أُريد للفرض التي توفرها الأمم المتحدة ان تستمر في تحسين أمن ورفاهة البشرية فانه يتحتم رأب الفجوة بين التوقعات المعلنة والالتزامات .  
وطى صعيد العمل الدولي ، فانه يتحتم بصورة عامة ان يكون ثمة مزيد من الصراحة في تقييم إجمالي حجم الموارد الموجودة لدى الدول الأعضاء والجزء الذي يحول منها إلى جهود الأمم المتحدة لجعل المجتمع الدولي الذي يكتنفه الانكماش الاقتصادي والصراع مجتمعاً دولياً سليماً يقوم على التعاون المتبادل بين الدول .

ويجب ايضا ان تتوفر الشجاعة والمصلحة الذاتية المستنيرة في وضع الالويات  
 لحل المشاكل الطويلة الاجل . وتلك الشجاعة والمصلحة الذاتية المستنيرة ينبغي لهما أن  
 يجدا التعبير العملي ، من جملة أمور أخرى ، في استعراض أكثر نقدا يتبعه تنقيح  
 لجدول اعمال الجمعية العامة .  
 وفي الختام أكرر تأييد حكومتي القاطع لأعمال الامم المتحدة القائمة على أهداف  
 ومقاصد ميثاقها . وفي رأينا ان الامم المتحدة هي حقا منظمة فريدة لا غنى عنها ، تقوم  
 في جملة أمور بتخفيف تلك الحقائق القاسية التي نواجهها كأعضاء في المجتمع الدولي . ولكن  
 كنا نسلم بمثالبها ، فاننا على اقتناع بأنه مع درجة ملائمة من الالتزام من جانب الدول الاعضاء  
 يمكن ان تصبح الامم المتحدة اكرم مؤسسة عرفتها البشرية على الاطلاق لتحقيق التقدم عن  
 طريق التعاون والتكافل . ونعتقد ان هذا كان القصد المضمون الذي توخاه مؤسسوها ،  
 وان تستلهم هذه الرؤيا تواصل جزر البهاما تعزيز مبادئ واهداف الميثاق وتوطيد عمل تلك  
 المنظمة بروح من الامل والاخوة مع الدول الاعضاء الاخرى سعيا لتحقيق هدفنا النهائي  
 وهو السلام العالمي .

#### خطاب سعادة الانورا بل جون ج . م . كومبتون ، رئيس وزراء سانت لوسيا

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : تستمع الجمعية العامة الان

الى خطاب رئيس وزراء ووزير خارجية سانت لوسيا .

اصطحب السيد جون ج . م . كومبتون ، رئيس وزراء سانت لوسيا الى المنصة .

الرئيس ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : يسرني ، أن أرحب بسعادة

الانورا بل جون ج . م . كومبتون ، رئيس وزراء ووزير خارجية سانت لوسيا ، وأدعوه لالقاء  
 كلمته امام الجمعية العامة .

السيد كومبتون ( سانت لوسيا ) ( ترجمة شفوية عن الانكليزية ) : السيد

الرئيس ، لقد احتل الكثير من رجال الدولة المرموقين رئاسة هذا البرلمان العالمي -  
 الجمعية العامة للامم المتحدة - ولا يساورني ادنى شك في ان سجلكم الحافل بالخدمة

العامه سيجعلكم تسيرون على نهج الانصاف والنزاهة الذي سبقكم اليه اسلافكم الموقرون  
وعندما تنقل مهام رئاسة هذه الهيئة الى خلفكم ، سيتذكر الجميع ايضا انكم خدمتم بشرف .  
وخلال رئاستكم ، سيدى ، انضم عضو جديد هو دولة برونى دار السلام الى  
هذه الهيئة . وقيام هذه الدولة الجديدة باضافة " دار السلام " الى ما كانت تسمى به  
قبل حصولها على الاستقلال يعتبر مؤثرا مشجعا على السياسة التي تعتمز انتهاجها ،  
وفي ترحيبنا بهذا الاعلان نرحب ايضا بهذا العضو الجديد في منظمنا .  
وحقيقة حصول بلدان على استقلالها مثل سانت لوسيا وبرونى دار السلام ،  
والاحتفاظ به في وجه مدهانة القوى الدولية الضارية ، تعتبر تقديرا لعمل الامم المتحدة  
التي نحتفل بالذكرى الاربعين لانشائها هذا العام .  
ان ميثاق الامم المتحدة لا يركز فحسب على الاحترام المتبادل للسيادة ،  
والتسوية السلمية للنزاعات بين الدول ، بل انه يقوم على ما هو اهم من ذلك . أى الركائز  
الاخلاقية لمبادئ حقوق الانسان والكرامة الانسانية ، وهي مبادئ كثيرا ما تضيع في خضم  
الكلمات وعواصف القرارات المتناقضة التي تتدفق يوميا من هذه الهيئة أو من وكالاتها  
المختلفة . ولذلك من الضروري احيانا ان نذكر انفسنا بوصية الانجيل المتعلقة بيوم السبت  
ونذكر ان " السبت انما لأجل الانسان لا الانسان لأجل السبت " [ الاصحاح الثاني  
الايه ٢٧ ] ، كذلك فان الدولة خلقت للانسان ولم يخلق الانسان للدولة .  
ان عبء ضمان عدم اغفال تلك الوصية يقع على كاهل الامين العام . وبالنيابة عن  
حكومة سانت لوسيا اوجه شكرى له على جهوده المضنية ، ليس فقط من اجل قضية السلام  
العالمي ، بل ايضا في مجالات اخرى ليست بنفس الخطورة ولكن بنفس الاهمية ، وهي  
مجالات محل اهتمام البشرية . ان جهوده في تعبئة الموارد للتخفيف من المجاعة في  
المناطق شبه الصحراوية في افريقيا ، حيث يعيش الملايين بصفة مستمرة في ظل شبح الموت  
سنتذكرها دوما كذروة في فترة خدمته .

ولكن هناك اوقات يكون فيها سلوك بعض الدول الاعضاء حتى في اركان هذه القاعة ، بالرغم من جهود الامين العام واعضاء مكتبه ، دافعا لنا في البلدان الصغيرة الى اليأس ، والى الصياح مع مارك انطوني في مسرحية يوليوس قيصر لشكسبير :

" أيها العدل لقد لذت بالوحوش وتركت الرجال بلا عقل " . [ يوليوس

قيصر ، الفصل الثالث ، المشهد الثاني ]

وتصدر القرارات وتصدق عليها هذه الهيئة ، ولكنها تنتهك مرارا وتكرارا ، أو يتم تجاهلها بواسطة الدول الاعضاء . وهناك محاولات للدانة دون احترام واحد من أهم المبادئ الأساسية في العدالة الطبيعية وهو الاستماع الى الطرف الاخر ويستند الى " قاعدة تكميم الافواه " - كما حدث في الحالة المشينة لقرار غرينادا ، كما استخدم حق الفيتو في مناسبات تؤدي فقط الى مساعدة النظام العنصرى في جنوب افريقيا والعمل على راحته . كل ذلك يجعلنا نستنتج ان الامم المتحدة فقدت دعائمها الأخلاقية ، كما أنها تواجه خطر فقدان ذلك الاحترام وتلك الهيئة التي كانت لها وخاصة لدى الدول الصغيرة مثل دولتنا .

ولكن في ظل الكآبة التي تحيط بالصدام بين الكلمات الساخطة والاستنكارات الغاضبة التي تطلقها الدول الاعضاء فيما بينها - حتى داخل هذه القاعات الموقرة ، وأمام سباق التسليح المحموم وخطر المحرقة النووية ، نرى مع ذلك بريقا ضعيفا من الامل تحييه وكالات الامم المتحدة مثل منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي والمنظمة الامريكية للصحة ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، وغيرها من الوكالات الاخرى التي توفر جهودها المضيئة ، بعيدا عن أضواء عناوين الصحف ، الأمل والغوث لملايين لا تحصى في العالم النامي . ولهذا الأسباب ان لم يكن لأسباب اخرى ، نعتبر انفسنا من أقوى المؤيدين للأمم المتحدة .

ومن ثم فاننا نتكلم بشعور بالحزن وليس بالغضب ، عن محاولات زعزعة الأسس الاخلاقية لهذه المنظمة واضعاف صوت الضمير الجماعي للانسانية . اننا نشعر بالأسى

عندما نشاهد آتون سباق التسليح تغذيه نسبة ضخمة من موارد العالم ، وهو نتاج لأفضل العقول ومشقة الملايين ، بينما نرى في منازلنا كل أمسية الصورة المؤسفة للأطفال الجائعين . وبشعور من الحزن نوجه الانتباه الى حقيقة ، وهي انه بينما لا توفر بعض البلدان النامية حتى الحاجات الاساسية لشعوبها ، فان حكوماتها تستعرض أحدث أنواع الاسلحة التي تستوردها من بعض البلدان المتقدمة ، وبعضها لم يسهم بروبل واحد في صناديق الامم المتحدة للغوث من المجاعة .

ولكننا بغضب نحتج على سلك بعض الدول التي كان عليها ان تقدم قيادة معنوية لتلك المنظمة . ولكنها تشجع ، عمدا او بغير عمد ، هذا النظام البغيض لجنوب افريقيا في اساليبه الخاطئة وفي تحديه ، مما يصل بهذه المنظمة العالمية الى حالة العجز التام . وجنوب افريقيا منبوذة من جميع الدول ويجب أن تعزل عن العالم ، وأى سلوك يؤدي بأية طريقة الى مساعدة وتأييد ذلك النظام الكريه على الاستمرار في سياسته العنصرية يجب ان يكون محل استنكار وادانة قاطعة .

ولا تزال مسألة استقلال ناميبيا دون حل . نظرا لأن جنوب افريقيا في تحديها السافر لرأى العالم تستمر في احتلالها غير المشروع لهذا الاقليم ، وتفرض نظرية العنصرية على تلك الارض التعسة . ان عمل فريق الاتصال للدول الغربية الذي عولنا عليه كـسيراً قد انتهى بالاحباط ، كما فشلت مرارا جهود الامم المتحدة للتوصل الى حل سلمي وسريع . ويجب الضغط باستمرار على جنوب افريقيا حتى تدعن لأمر هذه الهيئة ، وينبغي ان تنضم ناميبيا - التي تضمن الامم المتحدة استقلالها وحيادها - الى مجتمع الدول دون مزيد من الابطال .

كيف تستطيع بعض البلدان اذانة عمليات الابادة التي قام بها هتلر حول هـوت  
بينما تشجع جنوب افريقيا علنا بالتجارة والاستثمارات ؟ كيف نتعايش مع ضمائرنا عندما نقف  
عاجزين أمام الابادة الجماعية السافرة لقطاعات كبيرة من السكان السود الذين ينقلون من  
موطنهم التقليدي الى أرض جديبا\* ليموتوا من الجوع ويقتصدوننا على اصدار قرارات موقرة ؟  
كيف يمكن تبرير حق النقض الذي عطل قرارا يفضح زيف ما يسمى بنظام المشاركة في السلطة  
في جنوب افريقيا ، عندما يكون ذلك الزيف قد فضحه بالفعل أولئك الذين يفترض أن ذلك  
النظام في صالحهم ؟

كيف تستطيع بعض البلدان ان توفق بين قبولها السطحي لميثاق الأمم المتحدة  
ومسلكتها خارج هذه المنظمة ؟ كيف تستطيع بعض البلدان ومنها أصدقاؤنا ، أن تقف  
صفا واحدا صامتا طائعة لتدين مبادئه حررت شعب غرينادا من الحذاء الحديدى للطغيان  
العسكري وأزالت خطرا يتهدد بقا\* الدول الديمقراطية الصغيرة فير القادرة على الدفاع  
عن نفسها في شرق الكاريبي ، مبادرة أيديتها الاغلبية الساحقة لشعب شرق الكاريبي  
والسواد الأعظم من سكان غرينادا ؟ ومع ذلك يظل العديد من تلك الأمم صامت أمام  
الزيف المستمر للشعب الأفغاني ؟

تلك أسئلة ما فتئت تسألها البلدان الصغيرة العزلاء\* الا من مظلة السلطة المعنوية  
للأمم المتحدة . وعندما تأتي الاجابات على تلك الاسئلة لا تحمل لنا أى شيء يدعو الى  
الارتياح .

ان الثورة التكنولوجية التي كان من الممكن أن تستغل لحل العديد من المشكلات  
الاجتماعية والاقتصادية التي تنتاب العالم ، قد جعلت الناس ، في جميع أرجاء العالم  
يعيشون في ظل شبح الرعب النووي . فلأماننا الآن مشهد ولتين عظيمين رئيسيتين لهما  
عقائد وأنظمة سياسية متناقضة يقفان وجها لوجه مدججين بالسلح النووي القادر على  
الوصول الى أبعد ركن في العالم ، وكأنيهما شخصيتان في فيلم رعاة البقر " منتصف الظهيرة"  
يحدثان في بعضهما وبينهما هوة من البغضاء\* لا يسمح حتى للرياضيين من الرجال والنساء  
باجتيازها .

ولكن ينبغي أن يكون مفهوماً أن أحداً لن يكسب سباق التسلح . فكلما ارتفع مستواه زاد خطر التدمير المتبادل المؤكد . ينبغي أن يتوقف هذا الجنون ويجب توظيف موارد الأرض لخدمة البشرية - من أجل خوض المعارك التي يتعين كسبها ، وأعني بها الحرب ضد الجوع والجهد والمرض .

وهناك حروب أخرى - أي الحروب بالوكالة - وساحة القتال المختارة لها هي بلدان العالم النامي . فما زال لبنان ينزف الدماء ويتعذب . ونحن نرحب بالمبادرات الحالية لانتهاء هذا التطاحن بين الأخوة . ولا يسعنا إلا أن نؤيد أولئك الذين يسعون إلى انتهاء الحرب التي تهدد لانهاية بين إيران والعراق ، وهي حرب تبدو بلا معنى قدرا هائلا من الدماء والأموال .

لقد انقضت حوالي أربعين عاما الآن دون أن يتحقق السلام في الشرق الأوسط ، لقد قيل وتكرر القول كثيرا أن القضية الفلسطينية هي لب المشكلة . سانت لوسيا توافق على ذلك القول ، ولكنها تعترف أيضا بحقيقة وجود إسرائيل ، وأن إسرائيل سوف تستمر في الوجود ما لم تندلع محرقة نووية . إن رفض بعض دول المنطقة قبول هذه الحقيقة يعتبر أيضا جوهر المشكلة ، ولهذا نؤيد حق الفلسطينيين في الحصول على وطن كما نؤيد حق إسرائيل في البقاء داخل حدود آمنة يمكن الدفاع عنها . وعلى إسرائيل أيضا أن كانت ترفب في الاحتفاظ بالتأييد الدولي إلا تستمر في تحدى الرأي العام العالمي ، وفي متابعة سياسة توسعية للاستيطان في أراض سوف تضطر إلى إخلائها لو كانت تريد أن تعيش في سلام .

إن تكاليف تلك الحروب التي لا تنتهي في الشرق الأوسط لمروعة حقا ، ولم تستخدم الانفاق على المشروعات العسكرية منذ عام ١٩٤٨ على إنشاء وطن فلسطيني بدلا من توفير أدوات التخريب لأصبح للفلسطينيين أعلى دخل في العالم . إلا أن المنطق والتعقل علمتان نادرتان في ذلك الجزء من العالم .

ولا يبد وأن فقرات بلد أو أن الحرمان الذي يعانيه شعبها يحول دون إقامتها في خضم النزاع الدولي . ولو كان الأمر كذلك لكان شعب جمهورية تشاد يتمتع بحياته في



في سلم وطمانينه . ومع الأسف فالأمريكيين كذلك . فبينما يكابد السواد الأعظم من سكان ذلك البلد الشقي الفقر المدقع ، تنفق الملايين من الدولارات لاحتياط مطامع مفارم دولي واحد . وتستحق مبادرة فرنسا لحماية استقلال تشاد الشنا ، ونرجو أن تنسحب القوات الأجنبية قريبا ، وأن تترك تلك الدولة البائسة لكي تسعى لحال سبيلها دون تدخل خارجي آخر .

وليس الحروب التي تأخذ شكل الصراع المسلح بين الدول وحدها مبعثا للقلق . فقد برزت في السنوات الأخيرة ظاهرة جديدة وخطيرة وهي الارهاب الذي تؤيده الدول . ان المآسي التي حلت برانغون وبيروت قد هزت ضمير العالم المتحضر وهي شاهد على تلك الحقيقة المحزنة . وينبغي اذانة مقترفي تلك الأعمال المشينه ، والدول التي تدعمهم وتؤيهم اذانة قاطعة . كما ينبغي أن تتخذ تدابير دولية منسقة للقضاء على هذه الآفة بيننا .

ويبدو أن المحرضين على هذا النوع من الارهاب الدولي لا يستثنون أي دولة مهما كانت صغيرة أو بعيدة عن حدودهم . فمنذ عام واحد فقط كشفت بعض حكومات شرق الكاريبي بما فيها سانت لوسيا مؤامرة لتدريب بعض رعاياها على الارهاب والتخريب . وقد أحبطت تلك المؤامرة بفضل معلومات تلقيناها في الوقت المناسب من بعض البلدان الصديقة . ولا بد أن يدرك المجتمع الدولي مثل تلك الأعمال العدوانية الصارخة التي ترتكب بالوكالة .

اسمحوا لي أن اتناول بإيجاز مسائل تشير اهتمام الكاريبي وأمريكا الوسطى في الوقت الراهن . ففي تلك المنطقة وفي العقد الماضي ، هبت الشعوب في نشاط رافضة في زحزحة عبء القرون عن كاهلها . ولم تحظ هذه الحركة بصفة عامة بتجاوب متعاطف من المجتمع الدولي ، بل على العكس من ذلك وفرت فرصا للمفارمين الدوليين واجتذبت اهتمام وسائل الاعلام المهمة بالاثارة . ان مشاكل المنطقة مشاكل اجتماعية واقتصادية فسي جوهرها . وتمتد جذورها بعيدا في الماضي الاستعماري الذي ورثت عنه هذه المشاكل . ان التوزيع المجحف للأرض والمثروة ، والتباين الكبير بين الاغنياء والفقراء ، وانكار احتياجات

الانسان الأساسية كالتعليم والمرافق الصحية ، كلها مشاكل ذات جذور عميقة ولكن لا يمكن معالجتها بالحلول العسكرية . و اذا كان اهمال تناولها قد دفع ببعض قطاعات السكان الى حمل السلاح وهم في حالة من اليأس لمواجهة الكم الهائل من المصاعب على أمل ان يقضوا عليها بالمعارضة . الا ان هذا السخط الاجتماعي لا ينبغي ان يعد فرصة يغتنمها المغامرون الدوليون ليدفعوا الى هذه المنطقة - التي ظلت بعيدة عن المواجهات الدولية - بمعدات عسكرية ومستشارين بكميات وأعداد تثير القلق ازاء النوايا النهائية لمقدمي هذه المساعدات .

وعلى مدى ما يزيد عن القرن ، حاولت دول الكاريبي والامريكيتين ان تحل مشاكلها دون تدخل دولي . وينبغي ان يستمر ذلك النهج . ويجب ان يترك حل تلك المشاكل بشكها الحالي لحكمة رجال الدولة في المنطقة الذين قاموا بالفعل بمبادرة تحت مظلة مجموعة الكونتادورا ، تتعلق بالمشاكل الحالية في أمريكا الوسطى .

لذلك ، ينبغي على جميع الدول المحبة للسلام أن تؤيد هذه الجهود . ويمكن اظهار هذا التأييد ، بشكل مقنع ، عن طريق إيقاف الامدادات من المعدات العسكرية ، وسحب جميع المستشارين العسكريين من المنطقة . ان ما تحتاجه هذه المنطقة هي المحاربت وليست السيوف ، الجرارات وليست الدبابات ، الخبز وليست مدافع البازوكا ، المدرسين والغنيين والأطباء ، وليس المستشارين العسكريين ، والأهم من ذلك كله ، توفير بيئة سلمية يمكن في اطارها انجاز التنمية الاقتصادية والتحول الاجتماعي .

لذلك ، فاننا نرحب بتوصيات لجنة كيسنجر بشأن أمريكا الوسطى ، والتي تركز على المساعدات الاقتصادية والاجتماعية . اننا نرحب أيضا بالفرص المتاحة من أجل التوسع في التجارة والتنمية في اطار مبادرة حوض الكاريبي والسيادرات التي اتخذت زمامها وزراء خارجية الاتحاد الاقتصادي الاوروبي تأييدا لمجموعة كونتادورا .

وبعد قرون من الاستعمار في هذا النصف من الكرة الأرضية ، صاحبه انتشار الرق في بعض أجزائها ، يحذر قادة نصف الكرة الغربي من الاشتراك في المعارك الأيديولوجية خوفا من احتمال استبدال سيد استعماري بسيد آخر .

ان الأحداث التي وقعت مؤخرا في الكاريبي قد أظهرت لنا بجلاء الحاجة الى اليقظة اذا ما أردنا الحفاظ على استقلالنا الهش - اليقظة للقضاء على مجالات النزاع الاجتماعي بصفة خاصة . واذا كان من المحتم أن يتحول الكاريبي الى " منطقة سلم " كاقترح البعض ، فان ذلك لا يجب أن يعني " السلم " فقط ، أي بمعنى عدم وجود صراع عسكري ، ولكن " السلم " بمعنى القضاء على النزاعات الاجتماعية بين مختلف طوائف المجتمع ، وذلك بالقضاء على الأسباب الجذرية لتلك النزاعات .

وفي هذا الصدد ، فاننا نحث على تشكيل لجنة مخصصة لمنطقة الكاريبي ، على غرار لجنة كيسنجر المعنية بأمريكا الوسطى ، لدراسة احتياجات الكاريبي والتوصية ببرنامج مساعدات اقتصادية يساعد على القضاء على أوجه السخا الاجتماعي ، ويوفر بيئة السلم

الاجتماعي التي تعتبر عاملا حاسما بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وللحفاظ على أسلوب حياتنا الديمقراطي .

وفي هذا الجزء من العالم - وأعني بالتحديد كومنولث الكاريبي - فاننا نعترف وسيلة واحدة ، وسيلة واحدة فقط لاختيار حكوماتنا وتغييرها ؛ هي صندوق الانتخاب نسي اطار انتخابات حرة وعادلة تجري في مواعيد محددة وعلى نحو منظم . اننا لا نؤيد النظرية التي تقضي بأن السلطة تأتي بقوة السلاح ، ولكننا نتمسك بشدة بحقيقة حتمية هي أن السلطة تأتي من ارادة الشعب ، فهو الذي يهبها وهو الذي يسلبها . لهذا السبب ، شعرنا بالقلق الشديد عندما انظمت أحد أعضاء اسرتنا المتماسكة ، وانعرف عن هذا الطريق التقليدي .

لقد أتاح هذا الانفلات الفرصة أطم المغامرين الدوليين لغزو منطقتنا ، واقحام طرق ومفاهيم غريبة تهدف الى اخضاع شعب فرينادا ، ليصبح في حالة أسوأ بكثير من الاستعمار ، ولبسط نفوذهم على المنطقة من خلال التخريب ، وهدفهم الأخير هو السيطرة .

فهل هناك تفسير آخر لادخال ما يزيد على ١٠ ملايين من مجموعات الذخيرة الى بلد صغير يبلغ تعداد سكانه أقل من ١٠٠٠٠٠ نسمة ؟ وما هو التفسير الاخر الذي يمكن تقديمه لامداد بلد - يحيط به جيرانه الأصدقاء في السلاحين - بأسلحة تفوق بكثير احتياجاته للدفاع عن نفسه ، وما هو تفسير بناء أقوى محطة للارسال الانعابي في المنطقة ، أو انشاء محطة أرضية للتوابع ، أو انشاء شبكة واسعة من أجهزة الدعاية والتخريب ؟ وما هو التفسير الذي يمكن تقديمه عندما يجند الشباب من الجزر المجاورة للتدريب على أعمال التخريب والارهاب ، ثم يعاد بهم الى أوطانهم لمطروسة مهاراتهم الجديدة التي اكتسبوها ؟

ان احتياجاتنا في الكاريبي كبيرة ، ولكن هذه الاحتياجات لا تشمل على البنادق وأدوات الحرب ، لأنه في معظم بلدان شرق الكاريبي ، ينحصر دفاعنا فقط في قوة من

أفراد الشرطة نادرا ما يتعدى قوامها ٣٠٠ رجل ، بما في ذلك أفراد فرقة الموسيقى ،  
 مسلحة بالعصى أو بنادق الاحتفالات . ولذلك فإننا لا نرحب بالمساعدة العسكرية .  
 ومع ذلك ، ففي عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٣ ، ازداد تسليم جزيرة غرينادا  
 بمعدل يثير الانزعاج . لقد قام بلد بعيد - لا تربطه بنا أي صلات تقليدية - بتوفير  
 ما يزيد قيمته عن ١٥ مليون دولار من العتاد العسكري ، بينما لم ينفق دولارا واحدا  
 لتوفير المياه في بلد يعيش فيه ما يزيد على ٥٠ في المائة من سكانه بدون مياه صالحة  
 للشرب . وقد قدم آخرون مئات المستشارين العسكريين ، بينما لم يقدموا مدرسا واحدا  
 في مجال التعليم التقني ، وأرسلوا حاملات الجنود المصفحة ولم يرسلوا جرارا زراعية  
 واحدا ، وكذلك صيغت الأحكام المتطورة من أجل التدريب العسكري ، ولم يوضع حكم  
 واحد للتدريب على العمل . وأقيمت المنشآت العسكرية المتطورة ولم ينشأ ميل واحد من  
 الطرق الزراعية . وهكذا يستمر الحال على هذا المنوال . ان هذه الأمور لا يحتاج اليها  
 شعب غرينادا ، ولا تمثل الحلول المطلوبة للوظائف باحتياجاته .

اننا في شرق الكاريبي نصل الى استنتاجاتنا بأنفسنا وهذا أمر لا يريحنا .  
 والواقع أننا أصبحنا نشعر بالانزعاج ، وعندما اتبحت لنا الفرصة ، اتخذنا الاجراء المناسب  
 بموجب اتفاقية منظمة دول شرق الكاريبي للدفاع عن النفس وحمايتها ، وقمنا بإزالة هذا  
 السرطان العسكري من بيننا - وهذا الاجراء عمل مسموح به بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة .  
 واليوم ، أصبحت غرينادا بلدا حرا ، وأمكن لشرق الكاريبي أن يتنفس بحرية مرة أخرى ،  
 ويمكننا أن نردد مرة أخرى الأنشود الشعبية التي أصبحت الآن نشيدا وطنيا والتي تقول :  
 " نأمل ألا ينجو اليوم الذي نصحو فيه على دوى المدافع " .

اننا بلدان محبة للسلم ، تكافح من أجل توفير الضروريات الأساسية لشعوبها  
 التي امتد تاريخها مع الاستعمار زمتنا طويلا ، ولم تغلق صفحاته الا في وقت قريب . لذلك  
 ينبغي لهؤلاء الذين يتطلعون الى تحقيق مطامع عسكرية وامبريالية ، ان يبحثوا عن مكان  
 آخر ، فلن يوفر لهم الكاريبي أي ملاذ . ان الحراب المزروعة في أرض الكاريبي لن تتزايد .

وفي غضون أسابيع قليلة ، سوف يكون لغرينادا حكومة منتخبة عن طريق عملية ديمقراطية يمكن للمجتمع الدولي أن يراقب نزاهتها . وهذا هو طريقنا ، وهو الطريق الوحيد أمامنا . فكم يكون عدد البلدان التي يمكن أن تتباهى بحثل هذا السجل ؟

وشمة شيء آخر يدعو الى التشجيع . ان سانت لوسيا تشيد بالمقترحات الأخيرة للتوصل الى حل سلمي للنزاع على قناة بيغل ، وقبول الأرجنتين وشيلي لهذه المقترحات ، ونحن نهنيئاً هذين البلدين على ذلك . ونلاحظ أيضاً أن غواتيمالا على استعداد للتفاوض من أجل التوصل الى تسوية سلمية لنزاعها مع بليز . ونأمل بالنسبة للنزاع بين غيانا وفنزويلا الذي عرض على الأمين العام لتوفير سبل الوساطة ، أن تتم تسويته بسرعة وعلى نحو مرض ، حتى يمكن لهذين البلدين - وأحدهما شقيق والآخر صديق وثيق - أن يكرسا كل طاقتهم لحسم مشاكلهما الاجتماعية والاقتصادية .

ونحن في نصف الكرة هذا ، نكون قد أعربنا للمجتمع الدولي عن نهجنا لحل المنازعات فيما بيننا . وآمل أن يستخدم هذا النهج كثال لاتاحة ايجاد حل للنزاع فوكلاند / مالغيناس - الذي يشكل مصدر قلق مستمر بين الأصدقاء التقليديين ، وشمة نهج أوصى به للطرفين هو أن تنبذ الأرجنتين استخدام القوة في حل النزاع ، وأن تتوقف المملكة المتحدة من جانبها عن تحصين الجزر رهطاً تنتهي أعمال الوساطة تحت اشراف الأمم المتحدة . ولكن كانت الأحداث الشيرة للقضايا السياسية تستأثر الانتباه ، فان الأمر الذي يتساوى معها في الأهمية بالرغم من أنه أقل منها اشارة ، يتحلل في الممارك الرامية الى انتشال الاقتصاد العالمي من أطول وأعمق انكماش منذ الثلاثينات . وقد قامت أجهزة الأمم المتحدة بدور رئيسي في هذا المجال . وبالرغم من أن هناك دلائل ايجابية على الانتعاش في البلدان الأكثر تقدماً ، فلا يزال الانتعاش غير متكافئ ، ولا تزال معظم البلدان النامية تقع في قبضة الانكماش القوية .

ولا تزال السياسات الحمائية التي يجرى اتباعها لحماية الصناعات المحلية من المنافسة تعيق التدفق الحر للتجارة العالمية ؛ ولا تزال أسعار السلع الأساسية التي تعتمد عليها معظم البلدان النامية لمناقضتها متدنية وفي كثير من الحالات دون مستويات سنة ١٩٧٥ ؛ كما ان أسعار الفائدة لا تزال عالية لدرجة أصبح معها الاقتراض يماثل السعي الى الوقوع في كارثة مالية .

ان تدني مستوى حاصلات الصادرات من العالم الثالث ، ونقص تدفق رأس المال ، وارتفاع مستوى الموارد المحولة لتمويل سباق التسلح في البلدان المتقدمة النمو ، وألتوفير الأسلحة في بعض البلدان النامية ، كل هذا أدى الى قلة الطلب على السلع المصنعة من العالم الصناعي . وقد تم تحليل هذا كله على أنه الأسباب الرئيسية للانكماش العالمي . ان ارتفاع أسعار الفائدة لا ينتج عنه فقط انخفاض تدفقات رأس المال من العالم المتقدم النمو الى العالم النامي ، وانما ينتج عنه أيضا في كثير من الأحوال تدفق عكسي . وبالاعدلات الحالية ، فان مجموع الفائدة المدفوعة فيما يقل عن خمس سنوات تعادل قيمة رأس المال المقترض . وهذا لا يقل في واقع الحال عن الربا والاستغلال .

ان النمو الاقتصادي في العالم النامي هو أساس الانتعاش المستمر في العالم الصناعي ؛ وبينما هناك قدر كبير من الطلب غير المطبق ، فانه مع انخفاض أسعار السلع الأساسية وارتفاع أسعار الفائدة ، فان هذا الانتعاش الطفيف الذي نشهده الآن ليسن يبقى طويلا .

منذ وقت طويل يرجع الى عام ١٩٦٧ ، أوصت لجنة بيرسون بأن تتعهد البلدان الصناعية بدفع ١ في المائة فقط من اجمالي ناتجها القومي كمساعدة اقتصادية للعالم النامي . وقد تكرر هذا النداء مرة أخرى في تقرير برانت . ومع ان التعهدات كانت كثيرة الا انه لم يتم الوفاء الا بالقليل منها . وفي الواقع ، فان البنك الدولي قد أشار الى انخفاض كبير في تدفق المعونات الميسرة سواء بالقيمة الحقيقية أو الفعلية منذ ١٩٧٥ . وقد كان هناك رد فعل محبط للنداء من أجل التغذية السابعة للمؤسسة الانمائية الدولية . ومن ثم ، استحوقت بلدان الشمال الثناء لأنها واصلت الوفاء بالتزاماتها ، وفي بعض الاحيان زادت على الهدف الموضوع رغم الانكماش العالمي .

ان اقتصادات الدول الجزرية النامية أشير اليها على انها مجالات لا بد أن تولي اهتماما خاصا . الا انه يبدو أن مفهوم وضعها الخاص داخل النظام الدولي يتضاءل . فتقرير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الذي كان ينبغي اعداده للعرض على هذه السدورة للجمعية العامة لم يقدم بعد ، كما انه لم يقدم أيضا أى تحليل مرض لهذا . لذلك ، يبدو أن المجتمع الدولي في هذه الحالات لا يستجيب الا للأزمات ، وعندئذ تتم هذه الاستجابة بطريقة سريعة غير متأنية ، وبالتالي تكون مكلفة للغاية ، وغالبا غير فعالة .

وباعتبارنا بلدانا صغيرة ، نوجد هنا بسبب اصرار الأمم المتحدة على أن يكسبون لجميع البلدان الحق في الاستقلال ، وعلى ألا يكون الحجم أو الحالة الاقتصادية هسي المعيار . الا أن الاستقلال ينبغي ان يعني أكثر من مجرد علم مهما كانت ألوانه زاهية ، أو نشيد وطني مهما كان مثيرا للحماسة ، أو حتى مكان في هذه الهيئة ، بل ينبغي أن يعني ، بين أمور أخرى ، القدرة على تزويد الشعب بالوسائل الأساسية للحياة المتحضرة . ولا يمكن للبلدان الصغيرة أن تفعل مثل ما فعل بنو اسرائيل في الماضي ، بأن تخرج من قيود الاستعمار لتموت في صحراء النسيان . ولا يمكن أن تترك البلدان الصغيرة كاليتامى ، على الشواطئ الدولية الناجمة عن انحسار الاستعمار ، لكي يلتهمها الغترسون الدوليون أو لتصبح دولا تابعة لجيران أقوى . ان البلدان الصغيرة مثل بلدنا في حاجة الى مظلة البرامج الاقتصادية والاجتماعية التابعة للامم المتحدة . انها تحتاج الى المساعدات لتساعد نفسها دون أن تنجرف في خضم النزاعات الابدولوجية . ان دخولها الى مجتمع دولي يجب ان يعني اكثر من حق التكلم في هذه الجمعية . اننا نجلس هنا كأنداد ، مهما كان حجمنا ومهما كانت أهميتنا العسكرية أو الاقتصادية . وبسبب تكافل المجتمع العالمي ينبغي لكل بلد ولكل انسان ان يكون أمينا على مصالح أخيه . ان مأساة المزارعين في الساحل ينبغي ان تثير الشفقة في أبهاء موسكو ذات القباب ، كما أن تعطش أبناء سانت لوسيا الى المعرفة ينبغي أن يحرك القلوب في طوكيو . وينبغي لأولئك الذين يملكون الآن بسبب ظروف جغرافية أو تاريخية معظم موارد العالم أو خزائن العالم مسن المعرفة ، أن يتقاسموا ما يملكون مع أولئك الذين يرغبون في التخلص من أغلال التخلف .



لذلك لا ينبغي أن يكون هدف السياسات العالمية السائدة اليوم هو ممارسة القوة على الذين هم أقل حظا ، وإنما ينبغي أن يكون هذا الهدف هو اعطاء العدالة الاجتماعية لمن هم في أشد الحاجة إليها . وهذا ما أشرت إليه على أنه الأساس الأخلاقي للأمم المتحدة ، وهو ما ينبغي لأعضاء أسرة الأمم هذه أن يهتموا به .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، أود أن

أشكر رئيس وزراء سانت لوسيا ووزير خارجيتها على الخطاب الهام الذي أدلى به توا .  
أصطحب سعادة الأونورايل جون ج . م . كومبتون ، رئيس وزراء سانت لوسيا

من المنصة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥